

الخطاب السياسي الإيراني بين مرجعية الأيديولوجية وبراجماتية التأويل

نورهان عبد الوهاب
باحثة مصرية



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

يثير مصطلح "الخطاب السياسي" عدة تساؤلات، منها: ما المقصود بالخطاب السياسي بشكل عام؟ وما هي أهم أبعاده؟ وهل يمكن لأي خطاب سياسي أن يظل أيديولوجيًا حتى النهاية دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد العملية "البراجماتية" التي تقتضيها مصلحة الدولة كما علمتنا السياسة؟ وهل تنطبق إجابات التساؤلات السابقة على الخطاب السياسي الإيراني؟ أم ثمة جديد يحمله الأخير في طياته؟

ويعرف الخطاب السياسي، بشكل عام، بأنه شكل للتخاطب بالواسطة يسعى، عن طريقه، متكلم ما سواء أكان فردًا، أم تيارًا، أم حزبًا،... إلخ، إلى الوصول إلى السلطة والظفر بها عبر خوض صراع سياسي ضد أفراد، أو جماعات، أو أحزاب أخرى.

وبناءً على ما سبق، غالبًا ما يتضمن أي خطاب سياسي بعدًا برجماتيًا؛ فالخطاب السياسي يرتبط عادة بخطاب للسلطة، والحصول على السلطة والاحتفاظ بها يعد في المقام الأول قضية خطابية.

وتعد شريحة الوصول إليها وحيازتها بالنسبة لجماعة سياسية نتيجة نشاط خطابي متسع المدى، يجري تحت أشكال مختلفة بأهداف مختلفة وعن طريق استعمال قنوات اتصال جد متنوعة، من قبيل الوسائل اللغوية والمنطقية، ومكونات تعبيرية أخرى موازية للتواصل، كالصورة والموسيقى ولغة الجسد، ويكون ذلك وفق متطلبات الحالة. وهناك علاقة بين السلطة والخطاب السياسي، فمن خلال تحليل السلطة يمكن الوصول إلى فهم للخطاب السياسي، وإلى فهم لتحولاته المستمرة.¹

ويتميز الخطاب السياسي الإيراني بمزجه الديني بالسياسي منذ الثورة الإسلامية 1979م، فمفهوم ولاية الفقيه؛ المفهوم المؤسس للجمهورية الإسلامية، يخول المرشد الأعلى "الفقيه" سلطات مطلقة على المستوى النظري والمستوى العملي عن طريق الدستور؛ فالمرشد ليس مجرد قائد ديني فقط، الأمر الذي يجعله دمية في المجال السياسي، يخضع لقوة حجج تيار ما أو شعبية آخر. يخول الدستور سلطات عدة للمرشد، ويعطيه الحق في أن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة في الشأن السياسي الداخلي والخارجي.

علاوة على ذلك، لا تنأى التيارات السياسية الرئيسية في إيران بنفسها عن هذا المزج، إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة الحضور الديني في الخطاب السياسي ونوعيته. فالصراع السياسي الدائر في إيران يقع ضمن هذا السياق؛ فهو صراع بين التيارات الرئيسية في إيران، كما أنه صراع بين التيار الحاكم والمرشد، ومثلت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2009 لحظة فارقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، بعد الادعاءات

¹ - عبد الإله بوحالة، "منطق السلطة ودينامية الخطاب السياسي"، في: الحوار المتمدن، العدد: 2630، 28 أبريل 2009، انظر:

بالتلاعب في نتائجها، وقد برهنت أكثر على مدى قوة المرشد في النظام السياسي، وشككت في مدى صحة "المفهوم" المؤسس للجمهورية؛ أي ولاية الفقيه، الذي خول للمرشد سلطات تجعل من الصعب التشكيك في اختياراته.

وسوف نبدأ هنا بالتعريف بالتيارات الرئيسة في إيران، وأسباب ظهورها، وأجنداتها السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما يلي:

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة في إيران؛ المحافظون المتشددون (hard liner conservatives)، والمحافظون البراجماتيون (pragmatic conservatives)، والإصلاحيون (reformists)، ويتميز كل اتجاه من هذه الاتجاهات بأجندته الخاصة وجدول أعماله الذي يرتئيه مناسباً للحظة التاريخية التي تمر بها إيران فيما يتعلق بأولويات السياسة الداخلية وقضايا السياسة الخارجية.

وفي المشهد السياسي عمومًا، يقف الإصلاحيون في الجهة المقابلة للمحافظين، إلا أن ذلك لا يعني أن المحافظين يشكلون كتلة متجانسة، إذ ثمة شقوق وصدوع فيهم، تجعلنا نميز بين محافظين متشددين ومحافظين براجماتيين، ويرتبط المتشددون بأحمدي نجاد، بينما يميل البراجماتيون إلى علي أكبر هاشمي رافسنجاني.

وقد تماسكت قوة وسلطة المحافظين مع رئاسة أحمدي نجاد، إذ يدين أحمدي نجاد في فوزه برئاسة إيران إلى خطابه الشعبي الذي جاء مؤكدًا العدالة الاجتماعية، والاستقلال، وتصدير الثورة. وقد تضمنت رئاسة أحمدي نجاد صعود النخبة السياسية الجديدة المكونة من "المحافظين المتشددين" أو المحافظين الجدد، بخطاب سياسي جديد وأجندة أعمال مختلفة. وسوف نستعرض هنا بإيجاز الاختلافات بين الاتجاهات الثلاثة.²

• المحافظون المتشددون (Hardliner Conservatives)

ينطلق هذا الاتجاه من أجندته الخاصة التي تحمل رؤى معينة تجاه السياسة الداخلية، والخارجية؛ فبالنسبة إلى السياسة الداخلية يركز أنصار هذا الاتجاه على العدالة الاجتماعية من خلال القيم والمبادئ الإسلامية. أما القضايا الخاصة بالمجتمع المدني، من مثل حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، فهي لا تقع ضمن نطاق اهتمامهم.

²- İrem AŞkarkarakir and Nilüfer Karacasulu, "Unlikely scenario: halt of Iranian nuclear programme", in *Ege Akademik Bakış / Ege Academic Review*, 10 (1) 2010, p. 385

ويتبنى أنصار هذا الاتجاه تفسيراً متشدداً للإسلام فيما يخص التنقية الثقافية، وذلك حماية للثقافة الإسلامية الإيرانية من التأثير الغربي، ويؤيد المحافظون المتشددون تدخل الدولة في المجالات الثقافية والاجتماعية، حتى إن أدى الأمر إلى استخدام وسائل وأساليب إجبارية من أجل دعم القيم الثقافية والتقليدية التي يؤيدونها.

فعلى سبيل المثال يرى أنصار هذا الاتجاه، ضرورة الالتزام بالزي الإسلامي للمرأة، ويسعون إلى تعبئة كافة الوسائل التي تكفل ذلك.³ وعلى صعيد السياسة الخارجية، يتبع المحافظون المتشددون خطاباً معادياً للغرب، باعتباره مصدر الفساد الثقافي، ويؤكدون مراراً وتكراراً على أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص النواحي العلمية التكنولوجية لتعزيز الموقف الإيراني على مستوى النظام الدولي، فهم يرون أن الغرب يقف عقبة كؤود في وجه التقدم العلمي والتكنولوجي لإيران، باعتبار أن كلا من الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم أسباب إعاقة وعرقلة تقدم إيران.

ويقراً المحافظون المتشددون الثورة الإسلامية 1979م، باعتبارها خطاباً معادياً للغرب، ومعادياً للإمبريالية والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من كونه معادياً للملكية. وباعتبارهم حماة الجمهورية الإسلامية، كما يزعمون؛ فقد نجحوا في إقامة علاقة قوية بين حماية الجمهورية الإسلامية ومعاداة الغرب.⁴ ويعد آية الله محمود هاشمي شاهرودي، رئيس السلطة القضائية، من أهم رموز هذا التيار، إذ ذكر في 2001: "أن مصطلحنا القومية تحتم علينا معاداة الشيطان الأكبر، ونحن ندين أية خطوات نحو أميركان وأية محاولة للوصول لحلول وسط معها".

فقد اتهم أحمدى نجاد، على سبيل المثال، الغرب بسعيه الدائم لمنع إيران من تطوير تكنولوجيا نووية ذات أغراض سلمية، إذ أكد نجاد على حق إيران في استكمال برنامجها النووي طالما كان لأغراض سلمية، وهدد بمنع إمدادات النفط، مما يؤثر على ارتفاع أسعاره بشكل جنوني.⁵ وانتقد أحمدى نجاد سياسة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، خاصة قرار مجلس الأمن الصادر عام 2008م، بشأن فرض عقوبات جديدة على إيران بناءً على معلومات خاطئة، وذكر أن الأمم المتحدة ما هي إلا أداة من أدوات تنفيذ السياسة الغربية.

³ - Ibid., p. 386

⁴ - Ibid.

⁵ - Ibid.

وقد انتقد غلام علي حداد عادل رئيس مجلس الشورى؛ أي البرلمان سابقًا، العقوبات المفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن، باعتبارها "غير منطقية وغير قانونية ولكنها سياسية بامتياز". هذا فضلاً عن استخدام الخطاب لمفهوم الصراع والنزاع كأحد الوسائل التي اعتمد عليها أنصار هذا الاتجاه لتحقيق أهدافهم، فحسب رؤيتهم، ليس العالم إلا حرب الكل ضد الكل كما يري توماس هوبز، ولذلك فإن المفاوضات والحلول الوسط، والتنازلات تسهم فقط في الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات الخارجية.⁶

وبالتالي، يسعى هذا الاتجاه إلى دعم مفاهيم النزاع والصراع من أجل نفاذ النظام إلى خارج حدوده السياسية، كما أنهم يدركون مدى تأثير وجود تهديد خارجي على اتحاد الشعب تحت لواء المعركة، مما يساعدهم على التعبئة السياسية. وتعد هذه السياسة إحدى الأدوات التي يستخدمها أنصار هذا الاتجاه لصرف النظر عن القصور المميز لسياستهم الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبعبارة أخرى، إن المستفيد الأساسي من توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وتكريس العداء ضدها ناهيك عن سياسية العقوبات هم المحافظون والمتشددون، وذلك لأن سياسة العزلة الدولية ساعدتهم كثيرًا على تيرير سلطتهم السياسية.⁷

• المحافظون البراجماتيون (Pragmatic Conservatives)

يعد علي أكبر هاشمي رافسنجاني، الذي تولى رئاسة إيران في الفترة ما بين 1989-1997، من أهم رموز هذا الاتجاه؛ فهو ذو شخصية قوية ونفوذ واسع في النظام السياسي. ويعد علي لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، والرئيس الحالي للبرلمان الإيراني، ومحمد بكر قاليباف، عمدة طهران الحالي، ورئيس الشرطة الوطنية السابق، من أهم رموز هذا التيار. إن ما يميز البراجماتيين عن المتشددین هو اتجاهاتهم العملية البراجماتية وتركيزهم على القضايا الاقتصادية، سواء بالنسبة لأجندتهم الداخلية أو سياساتهم الخارجية فهم من أهم دعاة الإصلاح الاقتصادي، ويقومون بتشكيل سياساتهم واستراتيجياتهم وفقاً لأولوياتهم في المجال الاقتصادي.⁸

لقد وجه البراجماتيون انتقاداتهم اللاذعة لكل من الإصلاحيين والمحافظين المتشددین لفشلهما في اتخاذ قرارات مناسبة في التعامل مع المشكلات المزمنة على الصعيد الاقتصادي خاصة. ورغم ذلك لا يركز

⁶ - Ibid.

⁷ - Ibid., p. 387

⁸ - Ibid.

المحافظون البراجماتيون على قضايا الحريات السياسية والاجتماعية، إذ تقتصر دعوتهم إلى التحرر على الصعيد الاقتصادي فقط، وبالتالي فهم يتبعون الخط المحافظ المتشدد فيما يخص القضايا الاجتماعية والثقافية، إلا أنه في مجمله يعد أقل تطرفاً إذا ما قورن بخطاب المحافظين المتشددين.⁹

فعلى سبيل المثال: اتبع رافسنجاني خلال فترتي رئاسته (1989-1997)، سياسة براجماتية تعتمد على تطور العلاقات التجارية الخارجية، وتحرير الاقتصاد الإيراني، فقد أدرك رافسنجاني ضرورة تشجيع التقارب مع الغرب، فقد اهتم هو وأنصاره بضرورة إعادة بناء الاقتصاد الإيراني مع الاعتراف بأن إنجاز هذا الأمر مرتبط إلى حد كبير ببناء علاقات قوية مع الدول الغربية، وتحفيز التجارة والاستثمار في إيران، الأمر الذي جعلهم يتقاربون أحياناً مع الإصلاحيين كلما تلاقت مصالحهم وأجنداتهم.

وتعد قضية إنهاء عزلة إيران في الأسواق الدولية من أهم القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية للمحافظين البراجماتيين، هذا فضلاً عن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.¹⁰ وقد اقترح المحافظون البراجماتيون ضرورة انخراط إيران في علاقات مع الفاعلين الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي فضلاً عن جيرانها. ومن الإنصاف القول بأن، البراجماتيين اتبعوا سياسة خارجية مرنة تجاه الغرب من وقت لآخر، وسعوا إلى وضع تسويات تكتيكية معه لضمان نمو الاقتصاد الإيراني.

• الإصلاحيون (Reformists)

عادة ما يقترن الاتجاه الإصلاحي بالرئيس الإيراني السابق محمد رضا خاتمي الذي تولى رئاسة إيران في الفترة ما بين (1997-2005)، كذلك يعد مير حسين موسوي من أهم رموز هذا التيار؛ فقد كان آخر رئيس وزراء إصلاحي في إيران، وكان المرشح الأكثر شعبية بين مرشحي الرئاسة في انتخابات 2009 الرئاسية.

وخلال فترتي رئاسة محمد خاتمي، تولّى الإصلاحيون زمام الحكم في البلاد، وتمكنوا من النجاح، رغم القيود المفروضة على الحرية السياسية، خاصة في ظل تولي المحافظين المناصب التي يتم شغلها بالتعيين وليس بالانتخاب، مما أصاب العديد من الإيرانيين بالإحباط لاعتقادهم بأن الإصلاحيين بمقدورهم تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، بما يتماشى مع وعودهم وأجندتهم.¹¹

⁹ - Ibid.

¹⁰ - Ibid.

¹¹ - Ibid., p. 388

وتعد التعددية السياسية فضلاً عن الحفاظ على الحريات في شتى الميادين؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أهم أولويات الإصلاحيين. إذ يشددون على أهمية القيم الديمقراطية، مثل حرية التعبير والتسامح. وقد أكد الإصلاحيون أهمية الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي بما في ذلك الحقوق السياسية، وأهمية تدشين المجتمع المدني الحر، وحرية التعبير، والإعلام، وحقوق المرأة، وخلافاً للمحافظين المتشددين، لا يركز الإصلاحيون على زي المرأة أو تصرفاتها، بل يعارضون تدخل الدولة في المجال الثقافي والاجتماعي، ويسعون إلى إزالة القيود الاجتماعية والثقافية.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد اعتمد الإصلاحيون خطاباً معتدلاً تماشياً مع مبادئ التعاون والحوار مع الغرب، ودول الجوار الإقليمي وشجعوا إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، لا سيما خلال التسعينيات، فقد أيد خاتمي بشكل مكثف وجود سياسة خارجية تقوم على المشاركة والاندماج في المجتمع العالمي، ويخالف خاتمي في هذا الصدد مقولة صمويل هنتنجتون "صراع الحضارات"، ويستبدلها بـ "الحوار بين الحضارات"¹².

لقد أبدى الإصلاحيون اهتماماً بالغاً بالحريات السياسية والقيام بإصلاحات في المجال الاجتماعي والثقافي، كما أكدوا ضرورة إقامة علاقات طيبة مع الغرب، وكما يرى المحللون أمثال Pollak، تعد فترة حكم الرئيس خاتمي من أفضل الفترات، لدرجة اعتقد فيها بعض الإصلاحيين أن خاتمي مستعد للتخلي تماماً عن البرنامج النووي كجزء من التقارب العام. كما نجح خاتمي في الحد من العزلة الدولية المفروضة على إيران وجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تدشين الحوار مع الاتحاد الأوروبي، والسعي نحو تحسين العلاقات المتبادلة.¹³

بعد التعريف بأهم التيارات الرئيسة في إيران، يمكن الانتقال بالحديث إلى الانتخابات وما تمثله من قدرة كاشفة لطبيعة القوى في النظام السياسي الإيراني. فعلى مدار الثلاثين عاماً التي مضت على تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، جرت حوالي ثلاثين عملية انتخابية، ورغم تآكل القاعدة الشعبية للنظام الإيراني، ظلت الانتخابات تجري في مواعيدها بانتظام، إذ لم تتأثر أوقات انعقادها بذلك، بل ظلت أداة الفقهاء الأساسية للإمساك بتلابيب الحكم، وأداة النظام في حفظ الوضع القائم وليس تغييره. وتهدف الانتخابات في إيران إلى:

¹²- Ibid.

¹³- Ibid.

1. شرعنة النظام السياسي فيها، وذلك من خلال إقصاء الأغلبية بإعلان عدم شرعيتهم ومواءمتهم لخوض الانتخابات؛
2. منع الخارجين، ممن لا رغبة فيهم، من الولوج إلى هيكل السلطة؛
3. تحديد نصيب شركاء السلطة، وتحديد أسهم الجماعات المتنافسة داخل هيكل السلطة الحاكمة حتى تقل النزاعات داخلها؛
4. ضبط التعامل وتحقيق الانسجام مع رجال الدين أثناء خوضهم الانتخابات، لأن هذا يعد ضمن أدوات دعم الإسلام؛
5. الحفاظ على المظهر الديمقراطي للنظام، من خلال إظهار مدى دعم الناس له، من خلال نتائج الانتخابات.

لا يعني إمساك الفقهاء بتلابيب هيكل السلطة، أن جميع أفراد النظام يتم تعيينهم ولا مجال لشغل أي منصب فيها بالانتخاب؛ ذلك أن الدائرة الحاكمة في إيران كما تتضمن أفرادًا معينين تتضمن كذلك مناصب سياسية لا يتم شغلها إلا بالانتخاب.

وكما يمكن للمرء أن يستنتج، أن الأفراد المعينين هم بالأساس من رجال الدين والفقهاء، وهم ليسوا عرضة لأية محاسبة، نظرًا لأن ولاية الفقيه؛ المفهوم المؤسس للجمهورية الإسلامية في إيران، يقتضي التعيين الإلهي لرجال الدين، وذلك لحفظ الإسلام. وتشمل المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب: رئاسة الجمهورية، والسلطة التشريعية، ومجلس الخبراء، ومجالس المدن والبلديات. وتعد هذه المناصب أقل من حيث التأثير السياسي، وبالتالي لا تستدعي ضرورة الرقابة، مثل بقية المراكز المهمة التي يعين الولي الفقيه علي خامنئي أعضاءها:

الأعضاء الستة لمجلس صيانة الدستور، والأعضاء الثلاثين لمجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئيس السلطة القضائية، وقادة الجيش والحرس الثوري، ومليشيا الباسيج، ورئيس الشرطة، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس البث الإذاعي والتلفزيوني، وذلك من بين آخرين.

وتتم مراقبة خطباء الجمعة علنًا من قبل رجال الدين، رغم أنهم معينون من قبل رئيس الجمهورية، فهم ممثلو المرشد الأعلى في المدن والبلديات، ولا تتم محاسبتهم، بل يتمتعون بسلطات محلية كبيرة، وذلك من خلال وضعهم الديني والاجتماعي.

ولا تقتصر سلطات رجال الدين على ذلك، بل تتعداها إلى رقابة ومتابعة سير ونتائج العملية الانتخابية وإفصاحها عن الأشخاص الذين يتولون مناصب من قبيل مجلس السلطة التشريعية والتنفيذية، حتى أن رئيس الجمهورية ليس مطلق اليد في اختيار أعضاء وزارته، إذ ثمة توجيه يمارسه المرشد الأعلى في هذا السياق.

ففي بعض الأوقات يضطر أعضاء السلطة التشريعية إلى السفر إلى "قم المقدسة" لأخذ مشورة رجال الدين بها قبل تمرير قرار ما للسلطة التشريعية "مجلس الشورى"، وذلك لسابق معرفتهم بقدرة رجال الدين في مجلس صيانة الدستور على رفض طلبهم، إذا ما وجدوه مخالفاً للشريعة الإسلامية.¹⁴

ويتألف هيكل السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقاً للدستور من قطبين متقابلين:

1. الشريعة الإسلامية.

2. الجمهورية أو "الإرادة الشعبية".

فبينما ترمز الانتخابات إلى "الجمهورية" أو حكم الشعب، فإن الشريعة تعبر عن القطب الديني في هيكل السلطة الذي أبرزته الثورة الإسلامية، والذي يضمن حكم رجال الدين ويقلص دور الشعب.

طبقاً للمادة 4\4 من الدستور الإيراني: "كل القوانين المدنية، الجنائية، المالية، الاقتصادية، الإدارية، الثقافية، الحزبية، السياسية وغيرها من القوانين والتشريعات، لا بد أن تتفق والشريعة الإسلامية. وينطبق هذا المبدأ بشكل عام ومطلق على كافة مواد الدستور، بالإضافة إلى كل قوانين التشريعات، ولفقهاء مجلس صيانة الدستور الحكم في هذا الأمر".

واتساقاً مع ما سبق، يصبح بمقدور رجال الدين التلاعب بنتائج الانتخابات، وذلك من خلال آليتين مهمتين؛ هما:

أولاً- مجلس صيانة الدستور: إذ يقوم بتصفية المتقدمين لخوض الانتخابات، ومن ثم استبعاد غير المطابقين للشروط من دخول السباق الانتخابي، فعلى سبيل المثال: يحظر على معارضي نظام ولاية الفقيه التقدم لخوض الانتخابات في الجمهورية الإسلامية.

¹⁴- Kazem Alamdari, "Elections as a Tool to Sustain the Theological Power Structure", in The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30, Washington, The Middle East Institute, Viewpoints Special Edition, 29 January 2009, p. 110

ثانيًا- كل المناصب الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، بما في ذلك رئيس الجمهورية، يخضع رؤساؤها وأعضاؤها لسلطة المرشد الأعلى "الولي الفقيه" صاحب أعلى سلطة في الدولة، وصاحب السلطة المطلقة في التعيين والعزل، إذ يستطيع "الولي الفقيه" أن يعزل رئيس الجمهورية من منصبه إذا ما رغب في ذلك.

ويعد دور الأعضاء الستة لمجلس صيانة الدستور،¹⁵ فيما يخص إجراء الانتخابات وصنع القوانين، من أكثر الأدوار تأثيرًا في الجمهورية الإسلامية. فطبقًا للمادة 99 من الدستور تعد مسألة الإشراف الكامل على الانتخابات واللجوء المباشر إلى الرأي العام، وإجراء الاستفتاءات، من أهم صلاحياته. ومع ذلك، وبالعودة إلى المادة 98 والمادة 110 فقرة 4، التي تعطي حق تفسير القوانين لمجلس صيانة الدستور، فإن المجلس قد تطور دوره ليصبح أداءه سياسية بالغة الأهمية تستعمل للإبقاء على النظام الانتخابي بأكمله في قبضة رجال الدين المحافظين.

لم تقف سلطات وصلاحيات مجلس صيانة الدستور عند هذا الحد، إذ بدونها لم يكن لمجلس الشورى؛ أي البرلمان، أن يرى النور، وفقًا للمادة 93 من الدستور، ولا يمكن لمجلس الشورى أن يقوم بسن القوانين دون موافقة مجلس صيانة الدستور، ولذا يستطيع الأخير أن يحكم بدستورية أو عدم دستورية أي قانون من القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، أي البرلمان، بموجب المادة 94 من الدستور، ولذلك لا تستطيع السلطة التشريعية أن تقوم بسن قانون من شأنه الحد من سلطات مجلس صيانة الدستور.

وقد أرسى دعائم هذا النظام آية الله الخميني في مفهومه عن "ولاية الفقيه" كما سبقت الإشارة، فقد رأى الخميني، أنه لا يجب أن تؤدي الانتخابات إلى تقليص دور رجال الدين، فعلى الناس القبول بحكم رجال الدين واتباع أوامره، باعتبارها واجبًا دينيًا.¹⁶ ففي كتابة الحكومة الإسلامية، أكد الخميني ضرورة تولي الفقهاء ورجال الدين زمام الحكم في الدولة وضرورة طاعتهم، إذ إن الفقهاء هم ورثة الأنبياء.

ويعد مجلس الخبراء أهم ثالث جهاز في الدولة، ولكن يتم اختيار أعضائه بالانتخاب، فكل المرشحين له يتم اختيارهم بعناية فاضلاً عن ضرورة كونهم من رجال الدين، ويعهد لمجلس الخبراء اختيار المرشد الأعلى "الولي الفقيه" وتقييمه وعزله، إلا أن الأمور لا تسير بهذه الصورة، فثمة قيود على هذا المجلس تمنعه من إطلاق يده في هذه الأمور، فأعضاء المجلس يتم تعيينهم من مجلس صيانة الدستور، وهذا الأخير يتم تشكيله من خلال المرشد الأعلى، ولذا لا يمكن بأي حال من الأحوال تحدي سلطة المرشد الأعلى أو الاعتراض على

¹⁵- يتألف مجلس صيانة الدستور من 6 أعضاء يعينهم المرشد، 6 محامين يتم تقديمهم وترشيحهم بواسطة القضاء وبصافق عليهم البرلمان، إلا أن الستة المعينين هم من لهم الحق في إبداء الرأي فيما إذا كانت القوانين متمشية مع الشريعة أم لا، انظر: Ibid.

¹⁶- Ibid.

قراراته.¹⁷ وعادة ما تجري انتخابات مجلس الخبراء بين رجال الدين المحافظين؛ فقد كان أهم حدث في مجلس الخبراء منذ تأسيسه عام 1982م هو اختياره لـ "علي خامنئي" ليكون المرشد الأعلى "الولي الفقيه" للجمهورية الإسلامية.

ولقد سعى مجلس صيانة الدستور إلى إحكام قبضته على هيكل السلطة في الجمهورية الإسلامية مرة أخرى عقب الانتصار الكاسح للإصلاحيين على مستوى رئاسة الجمهورية بعد فوز محمد خاتمي في 1997، وسيطرتهم على أغلبية البرلمان؛ أي مجلس الشورى، وذلك في محاولة من مجلس صيانة الدستور لمنع دخول الإصلاحيين حلبة التنافس السياسي مرة أخرى.

وقد عمد مجلس صيانة الدستور إلى توسيع قدرته على التأثير، وذلك من خلال زيادة نفوذه، إذ قاموا بتعيين حوالي ثلاثة ملايين موظف بالمحليات والبلديات وذلك لمراقبة المرشحين الذين ينوون الترشح للمناصب الرسمية في الدولة.

إن مثل هذا التضيق على المتقدمين لأية انتخابات من شأنه أن يقلل الخيارات المتاحة أمام الناخب، ويتيح الفرصة بطبيعة الحال أمام المحافظين لشغل هذه المناصب. وتعد "لجنة الإمام الخميني الخيرية" من أهم المؤسسات التي تلعب دورًا بارزًا في الانتخابات، إذ يعين المرشد الأعلى رئيس هذه المؤسسة التي تسمح لها ميزانيتها الضخمة، وهي بضع مليارات دولار، بمساعدة الفقراء والمحتاجين. وكنوع من "رد الجميل" يقوم هؤلاء الفقراء بمسانده المرشحين المحافظين في الانتخابات.

ولذا يمكن القول إن الانتخابات تكاد تكون محدودة التأثير على مستوى النتائج، طالما ظلت في مثل هذه البنية السياسية والدينية والقانونية التي تجبرها أن تعمل في دائرة رجال الدين المحافظين، ولذا فمثل هذه الحالة إنما تخدم فقط الوضع القائم المتمسك بصلاية قبضة رجال الدين المحافظين على السلطة في إيران، وتسعى بالتالي إلى تأييد هيكل السلطة الثيوقراطية.¹⁸

بناءً على ما سبق، يعد التساؤل الآتي منطقيًا: هل هذا يعني استمرار مرجعية الأيديولوجية سمةً أساسيةً للخطاب السياسي الإيراني؟ أم ثمة مستجدات أخرى سيكون لها دور في العمل على ضرورة تحجيم تيار المحافظين، أو اتجاه الخطاب السياسي نحو برامجياتية التأويل؟ وهذا ما سيحاول الجزء التالي تقديم إجابة عنه.

¹⁷- Ibid., p.111

¹⁸- Ibid.

إذا لم يستفد الإنسان من الماضي، فالتاريخ مضطر لأن يعيد نفسه. يبدو أن هذه المقولة مناسبة لوصف الصراع الحالي بين الرئيس الإيراني أحمددي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي؛ فالرئيس الإيراني يواجه سهام النقد يومًا تلو الآخر، خصوصًا بعد دخوله في صراع مع طبقة رجال الدين الحاكمة واتهامه بالانحراف عن عقيدة الدولة الدينية الرسمية، فأصبحت بذلك أيامه في رئاسة الجمهورية، كما يرى البعض، معدودة.

فقد أصبح البرلمان يعارض أحمددي نجاد من أجل معارضته، والسعي لإقالته، وإن انتهج نجاد سياسات كان يؤيدها البرلمان في السابق. فقد تم إلقاء القبض، بل وإعدام عدد من أنصار أحمددي نجاد، قبيل قيام البرلمان بالتصويت لسحب الثقة من الرئيس أحمددي نجاد. وقد بدأ المرشد الأعلى علي خامنئي يصرح في صلاة الجمعة بأن علل البلاد ومشكلاتها، إنما يلام عليها الرئيس أحمددي نجاد.

وعلى الرغم من تحذير المرشد الأعلى للنخب السياسية من خطورة الانشقاقات والمشاحنات السياسية، إلا أنه في النهاية أصبح معارضًا للرئيس نجاد بعد أن صوت البرلمان لإقالته من منصبه، ويسعى نجاد بعد ذلك إلى ترك البلاد والهروب منها، واعتبار نفسه زعيم المعارضة للجمهورية الإسلامية. ويبدو أن هناك إجماعًا بين رجال الدين في إيران على ضرورة الإطاحة به.

تذكرنا هذه التوترات بما حدث في يونيو عام 1981م، بين أبي الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية الإسلامية، وبين مؤسس الجمهورية آية الله الخميني. ومع ذلك، فإن شبح عزل الرئيس الإيراني أحمددي نجاد لا يزال متوقفًا عليه، إذ إن الصراع على السلطة بينه وبين المرشد الأعلى علي خامنئي وصل لذروته.¹⁹

وفقًا لما سبق، فإن قيام وكالة فارس نيوز Fars News شبه الرسمية بنشر سلسلة من المقالات عن الرئيس الأسبق بني صدر، والتركيز على موقفه المناهض لرجال الدين وطموحه لتوسيع دائرة صلاحياته وخيانتته للجمهورية الإسلامية، لا يعد غريبًا في هذا الإطار.

ويسعى هذا الجزء إلى تناول الصراع بين نجاد وأنصاره، والمرشد الأعلى "علي خامنئي" وأنصاره على السلطة، وذلك منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2009م، والتي يشكك الكثيرون في نتائجها، كما يناقش رؤية النخبة الحاكمة في إيران لأحمددي نجاد، على أن استمراره أصبح يشكل خطرًا على الجمهورية الإسلامية، الأمر الذي يعني أن ثمة خيارًا أمام هذه النخبة واجب عليها اتباعه؛ وهو محاولة التحرك باتجاه

¹⁹ - Naghmeh Sohrabi, *The Power Struggle in Iran: A Centrist Comeback?*, Massachusetts, crown center for middle east studies, Brandeis university

no. 53, July 2011, p. 1

"الوسط"²⁰ ودعم شخصيات، مثل الرئيس السابق محمد خاتمي، وسلفه علي أكبر هاشمي رافسنجاني كطريقة لتحقيق التوازن ولحماية الجمهورية الإسلامية في إيران من طموحات نجاد الكثيرة، ومحاولاته لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية.

• القيادة والنظام:

ذكر أحمد توكلي في مايو عام 2011 م، وهو النائب البرلماني المحافظ والأشد انتقاداً للرئيس أحمدي نجاد، في مقابلة معه "في هذه الأيام، أقصد أيام التحضير لانتخابات 2009 الرئاسية، ذكرت لمديري حملتي الانتخابية السابقة في المحافظات، وغيرهم من الأصدقاء الذين ما زلت على علاقات طيبة بهم، أن السيد موسوي، يقصد مير حسين موسوي أحد مرشحي انتخابات 2009 الرئاسية، يتمتع بقاعدة اجتماعية لديها القدرة على التحريض اجتماعياً ضد المرشد الأعلى، حتى إذا لم يكن موسوي يرغب في ذلك. أما أحمدي نجاد، فرغم امتلاكه لقاعدة اجتماعية عريضة، إلا أنه لا يمكنه التحريض ضد المرشد الأعلى اجتماعياً". فقد سعى توكلي من خلال هذا التحليل، إلى توضيح مدى أهمية "صوته" بالنسبة لأحمد نجاد، رغم أنه لم يدافع عنه في انتخابات عام 2009م، بل ذكر للعديد من الناس أنه يشعر بأن التصويت لأحمد نجاد يعد "حراماً".

وتعد قراءة توكلي لطبيعة ودور القواعد الاجتماعية التي يركز عليها أهم مرشحين للرئاسة في انتخابات عام 2009م الرئاسية، قراءة كاشفة. إذ يتميز التحالف المساند لموسوي بالتنوع؛ فقد شمل طائفة واسعة من الناحية السياسية من الناس، بدايةً من (الوسط الإصلاحي) الذي يرى أن مستقبل الجمهورية الإسلامية يتطلب إصلاح النظام، وصولاً لهؤلاء الذين يرون في موسوي إمكانية تغيير النظام، وإن كان تدريجياً. على العكس من ذلك، تأتي قاعدة أحمد نجاد، فرغم ارتكازها على فصيل واسع من المجتمع الإيراني، إلا أن استثمارها تم اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً في الجمهورية الإسلامية.

وقد كان توكلي دقيقاً في اختيار كلماته، فلم يكن يعني مواجهة "النظام"، وإنما مواجهة "القيادة أي المرشد الأعلى"؛ فرغم أن الكلمتين تستخدمان في الخطاب السياسي التقليدي بمعنى واحد، إلا أن هذا الترادف بينهما يشير إلى مدى أهمية التمييز بينهما لفهم طبيعة السياسات التي تحدث داخل الجمهورية الإسلامية. يشير مصطلح "rahbar" أو القائد، في السياسة الإيرانية، إلى القائد الأعلى أو المرشد الأعلى علي خامنئي، رغم أن

20- لا تعني كلمة الوسط هنا الوسط السياسي على المستوي الأيديولوجي، وإنما هي إشارة إلى من يعتقدون أن رئاسة أحمد نجاد بمثابة تهديد لتغيير جذري في النظام السياسي في إيران، وأن بقاء الجمهورية الإسلامية يعتمد على العودة إلى الوسط، حيث لا يزال هذا الوسط واضحاً وبنفاوت بين الأطراف السياسية المختلفة، أنظر:

Ibid., p. 7

المصطلح أساساً يشير إلى القيادة بشكل عام. وهذا هو الفارق بين النظام السياسي للجمهورية الإسلامية ومكتب شخص القائد الأعلى علي خامنئي.

إن مثل هذا التمييز هو الذي جعل السياسيين، أمثال توكلي الذي يعد محسوباً على معارضي أحمدني نجاد من معسكر المحافظين في المجال السياسي، يوحّدون صفوفهم ضد الإصلاحيين ويشكلون "الأصوات الحرجة" لصالح شخص منهم يعتبرونه، على أقل تقدير، غير كفاء في إدارة شؤون الدولة،²¹ رغم تشابك مفهومي "النظام" و"القيادة" في أذهان العديد من السياسيين المحسوبين على "المحافظين" من حيث تصنيف الاتجاهات السياسية، إلا أن العديد من مؤيدي نجاد الذين يقعون على هامش دائرة أنصاره الضيقة، يعطون الأولوية لـ "القيادة" أكثر من "النظام".

ففي سلسلة من المقابلات التي أجريت مع مؤيدي أحمدني نجاد في يناير عام 2010م، ثمة قاسماً مشتركاً يجمعه، وهو أن دعمها لنجاد، إنما مستمد من طاعة الأخير "للقائد". فعلى سبيل المثال، استند غلام علي حداد عادل Gholam Ali Hadad Adel، رئيس البرلمان السابق ونائب البرلمان الحالي المحسوب على الاتجاه المحافظ، استند في دعمه لأحمدني نجاد على اعتقاده في الإمام [يقصد الخميني]، الثورة، وموقف المرشد الأعلى (خامنئي) المشهود له.²²

يتضح مما سبق، أن دعم الناس لأحمدني نجاد كان بسبب ولاء الأخير للمرشد الأعلى خامنئي، رغمًا عن الانتقادات الموجهة لأحمدني نجاد من عدد من نواب البرلمان أمثال "توكلي"، أصبحت مسألة غض الطرف عن سلبيات حكم وسياسات نجاد أمرًا مفروغًا منه، حتى وإن استخدم أساليبًا مختلفة داخل النظام، وإنما الأهم من ذلك هو استخدام نجاد، كما تم في انتخابات عام 2009م الرئاسية، لتحديد، إن لم يكن للقضاء، على الإصلاحيين كما يقول البعض.

تعد مسألة إمكانية إصلاح "النظام" إصلاحات جادة دون المساس بمكتب القائد الأعلى؛ أي المرشد الأعلى علي خامنئي²³، من أهم الإشكاليات التي واجهها الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي خلال فترتي توليه الرئاسة (1997 – 2005)، وتعد مسألة إمكانية تجاوز الخطوط الحمراء ممثلة في "المرشد" أثناء عمل

²¹- Ibid., p. 2

²²- Ibid., p. 3

²³- سيتم استخدام كلمتي "القائد الأعلى" و "المرشد الأعلى" و "المرشد" بشكل مترادف، بمعنى الإشارة إلى الولي الفقيه الحاكم في إيران، وهو في ظل الصراع القائم على السلطة هو "علي خامنئي".

تلك الإصلاحات، من أهم المسائل التي اختلف فيها التيار الإصلاحي بشقيه المعتدل والراديكالي، بل وصل الأمر إلى ضرورة إصلاح رأس النظام الممثل في "مكتب المرشد الأعلى".²⁴

لم تدر هذه النقاشات في فراغ، أو بمعزل عن غيرها من القوى السياسية، فكما عودتنا الاتجاهات الفكرية عند نشأتها، ما يلبث أن ينشأ اتجاه فكري ما، حتى ينشأ فكر آخر مضاد له في الاتجاه وموازٍ له في القوة، ولم تكن الساحة الإيرانية لتتنأى بنفسها عن هذه القاعدة، إذ إن الإصلاحات التي طالب بها الإصلاحيون على اختلاف أطيافهم السياسية، أدت إلى ظهور اتجاه محافظ متشدد، أدرك منذ البداية، مدى الخطورة التي يمكن أن يشكّلها الإصلاحيون على مكانة المرشد الأعلى، إلا أنه لم يكن بخافٍ عليهم أن فكرة الولاء لشخص القائد الأعلى؛ أي مكتب المرشد الأعلى ستجب over ride غيرها من الولاءات، بما فيها الولاء "للنظام" ككل.

جاء فوز أحمددي نجاد، المحافظ المتشدد، في انتخابات الرئاسة لعام 2005م، نتيجةً منطقيةً لذلك، إذ رأى فيه ذلك الاتجاه الوليد الرمز المناسب، أو بعبارة أخرى، الشخص المناسب في المكان المناسب. وقد أصبح هذا الاتجاه فيما بعد معبراً عن التيار الرئيسي، طيلة فترتي حكم أحمددي نجاد.²⁵ لم يستمر تماسك الاتجاه المحافظ طويلاً، إذ لم تكن الخطوط العريضة لديه متفق عليها، وسرعان ما تحلل إلى كيانات واتجاهات أصغر، وفروع أكثر، فقد كانت مبادئه محل نقاش مكثف منذ البداية، وقد بدأ تحلل هذا الاتجاه وشرعت قواه في الانقسام عقب فوز أحمددي نجاد بانتخابات الرئاسة الإيرانية في عام 2005م، ويعد التيار الموالي للحكومة والآخر المعارض له، هما أبرز تيارين فرعيين انبثقا من هذا الاتجاه المحافظ.

يعد التيار الموالي للسلطة التنفيذية، والتيار الموالي للسلطة التشريعية أهم فصيلين نتجا عن هذا الاتجاه، وقد انعكست الخلافات بينهما عند مناقشة الموازنة العامة والإدارة الاقتصادية للبلاد بصفة عامة. وقد كان الصراع المحتدم، في بعض الأحيان، بين أحمددي نجاد والسلطة التشريعية حول الموازنة العامة، بداية سعيه لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية بما يتجاوز ما كان عليه الحال من قبل.²⁶

• القائد والرئيس:

لا تعد تعليقات أحمد توكلي السابقة سوى أمثلة للطريقة التي أُديرت بها انتخابات الرئاسة التي جرت عام 2009م؛ فالخوف من اكتساح الإصلاحيين والفوز بمقعد الرئاسة في الجمهورية الإسلامية وما يشكلونه من

²⁴- Ibid.

²⁵- Ibid.

²⁶- Ibid.

تهديد لمكانة المرشد الأعلى وفقاً للإصلاحات التي يريدونها، جعلت كل فصائل التيار المحافظ تتحد وتتحدّى خلافاتها جانباً إلى حين هدوء تلك الأجواء الملتهبة. وفي أعقاب هذه الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها، أثير العديد من التساؤلات حول مدبر هذه الأحداث الذي يقف وراء هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وقد أشارت كثير من أصابع الاتهام إلى ابن المرشد الأعلى، مجتبي خامنئي والحرس الثوري.

وقد أصبح من الواضح، عقب هذه التكهّنات، أن هذا القرار أو على أقل تقدير الرغبة في إبعاد الإصلاحيين عن السياسات المؤسسة، وذلك من خلال التدخل في تلك الانتخابات، وإجراء حملة اعتقالات واسعة النطاق، تلتها محاكمات صورية، رغم أنها جرت على أعلى مستويات الحكومة الإيرانية، إلا أنها كانت قد حازت على دعم قطاع عريض من النخبة؛ ففي هذه اللحظة، لم يكن أحمدني نجاد، ولا القطاع الواسع الداعم له يشكل أي تهديد على محور الجمهورية الإسلامية: المرشد الأعلى "علي خامنئي".²⁷

لم يستمر هذا المشهد طويلاً، إذ سرعان ما انقلب السحر على الساحر، فأحمدني نجاد الذي رأوا فيه حصان طروادة، بدأ في استخدام نتائج الانتخابات بشكل فعلي، فكيف حدث ذلك؟

لقد تغير وجه المشهد السابق بعد فترة وجيزة من انتخابات الرئاسة التي جرت عام 2009م، خاصة بعد ردود الفعل العنيفة التي رفضت نتائجها، حيث بدأ أحمدني نجاد يتعامل وكأنه حصل على هذه الأصوات بالفعل؛ أي أكثر من 24 مليون صوت، وجاءت معيّرة عن رأي الشعب فيه، ونسي أن هذه الأصوات، إنما جاءت بعد تدخل قيادة الدولة في الانتخابات، إذ أصبحت هذه الأصوات بمثابة الورقة الراححة التي أخذ يناور بها في معاركه اللاحقة، ليس فقط مع البرلمان إنما أيضاً مع كافة الفصائل الموجودة في النظام السياسي الإيراني.²⁸

فقد بدأ أحمدني نجاد يزعم أنه إنما جاء من خلال الإرادة الشعبية، تلك الحجة التي كان يستخدمها في وجه كل مؤسسات النظام، بما في ذلك، البرلمان، ومجلس صيانة الدستور، ورجال الدين في قم، وأخيراً المرشد الأعلى علي خامنئي نفسه. ومع اختلاف نجاد وخامنئي حول إقالة وزير الاستخبارات، حيدر مصلحي، بدأت الخلافات بين الرئيس والمرشد تطفو على السطح، إذ لم تكن هذه الحادثة سوى مظهراً من مظاهر الصراع العلني المباشر على السلطة التنفيذية، تلك الصراعات التي كانت تختتم منذ عام 2009م.²⁹

²⁷- Ibid.

²⁸- Ibid.

²⁹- Ibid.

ففي يوليو عام 2009م، على سبيل المثال، قام أحمددي نجاد بتعيين رحيم مشائي نائب أول للرئيس، وهو ما رفضه خامنئي، إذ بعث بخطاب إلى أحمددي نجاد ينصحه فيه بالرجوع عن هذا الأمر، فهو ضد مصلحة إدارة الدولة، وسوف يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والصدوع بين مؤيديه. كان هذا خطابًا خاصًا لأحمددي نجاد، إلا أنه بعد تجاهل نجاد لهذا الخطاب، لم يكن من المرشد الأعلى "خامنئي" إلا أن جعله خطابًا عامًا وعلنياً، وذلك من خلال نشره، وظل نجاد ينتظر إلى آخر يوم تم فيه عزل مشائي من منصبه نائباً للرئيس.³⁰

اللافت للنظر في هذا الموضوع، هو الخطاب الذي بعث به أحمددي نجاد إلى المرشد الأعلى "خامنئي"، يذكره فيه بأن امتثاله لأوامره وعزل مشائي من منصبه كان تنفيذاً لنص المادة 57 من الدستور، الأمر الذي يمكن تفسيره، بأن نجاد أراد القول بأن تنفيذ أوامر المرشد لا يرجع إلى مكانته أو سلطته الدينية، وهذا هو دوره زعيماً ومرشداً أعلى، ولكن كان تنفيذاً لمواد الدستور. وبعد قيام نجاد بتنفيذ ما أقره الدستور، أصدر أمراً بتعيين رحيم مشائي رئيساً للأركان chief of staff.

لقد استمر الصراع على السلطة في الدولة متمثلاً في الصراع مع المرشد الأعلى ومقاومته، بما يمثله من عقيدة الدولة الدينية لمدة عام كامل بعد ذلك؛ ففي أغسطس عام 2010م تحدث مشائي نفسه عن المدرسة الإيرانية في الإسلام، حيث عقد مقارنة بينها وبين التفسيرات الأخرى، وأقر تفوقها على غيرها من المدارس، بل رأى مشائي أنه "بدون إيران، سوف يضيع الإسلام، وإذا أردنا تقديم حقيقة الإسلام في العالم، فيجب رفع العلم الإيراني".³¹ لقد أثارت فكرة "الإسلام الإيراني" التي كان يروج لها مشائي، ردود فعل عنيفة من قبل رجال الدين في قم مثل آية الله "جنّتي" الذي كان يدعم أحمددي نجاد في انتخابات 2009 الذي رفض، باعتباره رئيساً لمجلس صيانة الدستور، طلب موسوي وكروبي بإعادة فرز الأصوات بعد انتخابات 2009. واستنكر آية الله مصباح يزدي، رجل الدين المتشدد، تصريحات مشائي، ويعد يزدي الأب الروحي لأحمددي نجاد.

كل هذه الردود دفعت أحمددي نجاد إلى دعوة رحيم مشائي لتقديم استقالته، إذ أكد أحمددي نجاد قائلاً: "يجب إدانة أي فرد يسعى للتعبير عن وجهه نظره الخاصة".³² لم تكن إقالة رحيم مشائي، لتنتهي أحمددي نجاد عن سعيه الحثيث نحو توسيع سلطاته التنفيذية، إذ أعقب ذلك، خطوة أخرى كانت مثاراً للجدل، وعبرت أكثر عن طبيعة الصراع ومدى عمقه بين الرئيس والمرشد الأعلى، لكنها كانت هذه المرة على صفحات السياسة الخارجية.

³⁰- Ibid.

³¹- Ibid., p. 4

³²- Ibid.

أعلن نجاد إنشاء أربعة مناصب للشؤون الخارجية، يشغل كل منها مبعوث، وقام بتعيين رحيم مشائي مبعوثاً له في الشرق الأوسط. وقد قرئت هذه الخطوة على أنها محاولة أخرى من قبل الرئيس لتوسيع صلاحياته التنفيذية، وقد كانت هذه المرة من نصيب السياسة الخارجية التي كانت، تقليدياً، تقع تحت سيطرة المرشد الأعلى خامنئي.³³ وقد ألقى علي خامنئي، ردًا على ذلك، بخطاب أمام مجلس الوزراء، جاء فيه:

"لابد من تجنب الازدواجية في مختلف المجالات، بما فيها السياسة الخارجية، ويجب أن يكون الوزراء محل ثقة ضمن نطاق سلطتهم ومسؤولياتهم".

وقد تمثل استيعاب أحمددي نجاد لخطاب خامنئي في تغيير تسمية المنصب من "مبعوث" إلى "ممثل". وقد أثارت هذه الخطوة حفيظة عددٍ من السياسيين، إذ رفض منوشهر متقي، وزير الخارجية منذ عام 2005م، استحداث منصب المبعوثين الأربعة، معللاً ذلك بأن هذا من شأنه أن يقوّض وزارة الخارجية، وقد رد أحمددي نجاد على هذا الرفض، بإقالة منوشهر متقي من منصبه، وقد أثارت هذه الإقالة جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والبرلمان، إلا أن اللافت للنظر هنا هو عدم تدخل المرشد الأعلى علي خامنئي. وقام نجاد بعد ذلك بتعيين علي أكبر صالحی، من دائرة أنصاره، وزيراً جديداً للخارجية.

لا يمكن النظر إلى الأحداث سالفة الذكر، التي توضح رجحان كفة أحمددي نجاد، إلا بوصفها لحظات استثنائية بين الرئيس الذي يراه البعض مجرد دمية والمرشد الأعلى الذي يمسك بتلابيب كل شيء ويمثل أعلى سلطة في البلاد. بناء على ذلك، فالمعرفة التقليدية لدى عدد من المحللين تجعلهم يقولون إن السلطة في النهاية تتركز في يد المرشد الأعلى خامنئي. أما بالنسبة لأحمددي نجاد، فرغم تصرفاته الندية ضد بعض مؤسسات الدولة القوية في إيران، إلا أنه لا يزال في نظر المحللين عاجزاً وضعيفاً. وهناك ثلاث حجج تعزز من تلك النتيجة، وهي:

1. في أبريل 2011، أراد أحمددي نجاد إقالة وزير الاستخبارات، حيدر مصلي، غير أن رغبته قوبلت بالرفض من قبل المرشد الأعلى صاحب الكلمة الأخيرة واليد الطولى في هذه الأمور، واستمر مصلي في منصبه. ويعد ذلك القرار انتصاراً لخامنئي، وكذلك للبرلمان الذي كان معارضاً للإقالة القسرية لمصلي، وبهذا تمكن خامنئي من الحد من سلطات أحمددي نجاد التنفيذية.

³³- Ibid.

2. لقد أدى أسلوب إدارة نجاد للبلاد وولاؤه لرحيم مشائي المثير للجدل، هذا فضلاً عن المواجهات مع المرشد الأعلى، كل ذلك أدى إلى تقليص دائرة أنصاره ومريديه من بين النخب السياسية.

وقد عرضت جريدة Iran Dokht الأسبوعية، أنصار أحمدي نجاد، باعتبارهم يشكلون ثلاث دوائر متقاطعة، بدءاً من أقرب المقربين إليه الذين يوافقون عليه وعلى قيادة مشائي والكثير منهم كانوا أعضاء حكومته الأولى. أما الدائرة الثانية، فمعظمهم من رجال الدين، الذين وإن كانوا يناصرون أحمدي نجاد، إلا أنهم ييغضون رحيم مشائي كرئيس أركان. وتشمل هذه الدائرة، آية الله جنتي، رئيس مجلس صيانة الدستور، وفاطمة رجبى، زوجة غلام حسين إلهام وزير العدل السابق والمتحدث باسم الحكومة.

أما الدائرة الثالثة، فتشمل الذين يرون "أنه بالرغم من الانتقادات اللاذعة الموجهة لسياسات أحمدي نجاد، بل لشخصه، إلا أن هناك من السياسيين من يرى أنه لا يزال أفضل وسيلة للدفاع عن النظام ضد التهديدات المتمثلة في الإصلاحيين، وتشمل هذه الدائرة: حسين صفار هرندي الذي استقال من منصبه وزيراً للثقافة عام 2009م، اعتراضاً منه على تعيين رحيم مشائي نائباً للرئيس.³⁴

ومن اللافت للانتباه، أنه منذ عام 2009م تقريباً، بدأت دائرة أنصار ومؤيدي نجاد تتقلص بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال، ذكرت فاطمة رجبى وهى من أشرس أنصار نجاد، ومؤلفة كتاب: "أحمدى نجاد: معجزة الألفية الثالثة"، أعلنت مؤخراً أن شعبية أحمدى نجاد كانت تركز على مدى طاعته وولائه للمرشد الأعلى. وفي المقابل، فإن دوائر المحافظين المتقاطعة والمعارضة للحكومة، مثل: علي لاريجاني، رئيس البرلمان، لم تتقلص فقط، بل إن الأحداث الأخيرة أكسبتها مزيداً من الجراءة.

3. أما العامل الثالث، فرغم كونه معروفاً، إلا أنه نادراً ما يتم الانتباه إليه، وهو الروابط العائلية الموجودة بين معظم أفراد النخبة الحاكمة في إيران، سواء قصدنا المحافظين أو الإصلاحيين. فالعديد من الفاعلين السياسيين في إيران على علاقات وثيقة بعضهم ببعض، سواء أكانت علاقات زواج أو روابط عرقية مهمة أو جزءاً من "العائلات السياسية".

فعلى سبيل المثال: تزوج ابن علي خامنئي من ابنة Haddal Adel. أما علي لاريجاني، فمتزوج من ابنة آية الله مطهري الذي يعشقه خامنئي، ومحمد خاتمي متزوج من عائلة موسى الصدر. وينتشر أفراد العائلات السياسية في كل النظام السياسي بشقيه المحافظ والإصلاحي، فنجد مثلاً، هادي خامنئي، الابن

³⁴ - Ibid.

الأصغر لعلي خامنئي، وهو زعيم إصلاحى بارز في التسعينيات، وعائلة هاشمي، والإخوان لاريجاني، أبناء آيات الله الذين يشغلون مناصب عديدة في النظام.

بينما يختلف الحال مع أحمدى نجاد، فهو ليس من "العائلات السياسية"، إذ يقف خارج نطاق هذه الشبكات العائلية، باستثناء زواج ابنه من ابنة رحيم مشائي، رئيس الأركان، وهو ما عزا إليه المحللون سبب قوة العلاقات وولاء نجاد لمشائي، رغم المشكلات التي سببها مشائي في الأوساط السياسية. يبدو أن انعدام وجود روابط وعلاقات مع العائلات السياسية بين مؤيدي أحمدى نجاد، تساعد على تفسير رغبة أحمدى نجاد في قلب النظام وضعف قدرته على مواجهة النظام والصمود في وجهه حينما يتحول النظام ضده.

• التغيير في ميزان القوة:

اكتسبت الشائعات حول إقالة الرئيس أحمدى نجاد في مايو 2011، مزيداً من القوة، إذ شنت العديد من الصحف الرسمية وغير الرسمية حملة واسعة النطاق على من أطلق عليهم "تيار الانحراف"، والذي ضم عدداً من السياسيين من مؤيدي أحمدى نجاد، وصفتهم باعتقادهم في الشعوذة وقرب ظهور الإمام "المهدي" الغائب. وقد تم إلقاء القبض على العشرات من أعضاء الحكومة، وإيداعهم السجون ممن ثبت تورطهم في هذه الحركة.

وعلى الرغم من عدم القبض على رحيم مشائي، إلا أن كل الدلائل تشير إلى تورطه في هذه الحركة وضلوعه فيها، وقد أثرت تساؤلات أيضاً بشأن تورط الرئيس أحمدى نجاد كذلك. ورغم تهيو كافة الظروف وتوفر المؤشرات التي تجعلنا نتوقع إقالة محتملة للرئيس نجاد؛ فقد تقلص عدد مريديه، وحلفائه السابقين، هذا فضلاً عن النقد الدائم الموجه لسياساته من رفاقه في الاتجاه "المحافظ" نفسه، والتحدي العام للمرشد الأعلى علي خامنئي، ناهيك عن ارتباطه الوثيق بـ "تيار الانحراف" الذي أدانه رجال الدين، إلا أن أسباباً عديدة تجعلنا نرى أن نجاد لا ينتظر مصير سلفه أبي الحسن بني صدر.

تختلف إيران 2011 عن إيران 1981، عندما كان النظام يتمتع بتماسك السلطة والقوة، فرغم العديد من النقاشات التي دارت في هذه الفترة 1981، إلا أن النظام في المجمل العام كان متحدًا و متماسكًا تجاه الحرب التي خاضها النظام الوليد ضد العراق. ويستبعد بعض السياسيين، من ناحية أخرى، مسألة إقالة أحمدى نجاد، إذ أعلن النائب إسماعيل كوثرى، عضو البرلمان المحافظ، في مقابلة أجريت معه مؤخرًا، أنه بالرغم من ارتباط أحمدى نجاد بـ "تيار الانحراف"، إلا أن "الحكومة هي حكومة الجمهورية الإسلامية، ويجب عليها إكمال مدتها المحددة في أربع سنوات.

وهو ما ذكره، آية الله مصباح يزدي نفسه، فرغم إدانته لـ "حركة المنحرفين"، وانتقاده لأحمدي نجاد، إلا أنه يرى "أنه من الخطأ عدم التصويت لمرشح لمجرد وجود عيوب فيه؛ ففي كل مرة [يقصد الانتخابات] يجب علينا اختيار الأفضل نسبياً". ويمكن تفسير تحدي أحمدي نجاد، غير المسبوق، لـ "علي خامنئي" المرشد الأعلى، بطريقتين:

الأولى: أنها مرتبطة بجزء كبير منها بفقدان خامنئي للشرعية في أعقاب انتخابات الرئاسة التي جرت عام 2009م، وطبيعة العنف الذي استخدم لقمع الاحتجاجات التي أعقبها، من خلال قطع مسيرة الحياة السياسية على مدار ثلاثين عامًا منذ إنشاء الجمهورية الإسلامية، من خلال الوقوف بجانب فصيل معين وتأييده دون بقية الفصائل الأخرى، والذي يمثل انتهاكاً لدور الانتخابات في التعبير عن الإرادة الشعبية، وحيادية المرشد الأعلى المفترضة، مما جعل البعض يجزم بأن نتائج الانتخابات تم تزويرها.

بناءً على ما سبق، لم تُقرأ الأحداث التي أعقبت الانتخابات سواء أكانت إراقة الدماء، أو الصمت المميت إزاء ما يحدث، وعدم التحدث بشأنه، هذا فضلاً عن تنحية بعض العائلات السياسية من الساحة، مثل عائلة "هاشمي"، إلا من هذه الزاوية. وبهذه الطريقة قدم خامنئي نفسه على أنه قائد منقوص الشرعية، سعى إلى تقليص شرعيته بيده في الحياة السياسية في إيران. ولسوء الحظ، فإن دعم المرشد الأعلى لأحمدي نجاد انقلب عليه، إذ أصبح ميزان القوة بين الجانبين يميل لصالح نجاد.

الثانية: لم يضعف موقف خامنئي من الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2009م من شرعيته السياسية فحسب، بل أضعف كذلك قاعدته الاجتماعية، فخلافاً للرأي الشائع، لا يوجد منصب في إيران لديه السلطة المطلقة؛ فالسلطات الحقيقية، إنما تستند إلى الدستور جنباً إلى جنب مع الممارسة الفعلية للسياسات، وكذلك إلى القواعد الاجتماعية التي تكمن وراء هذه الممارسة.

حتى لو قبلنا بالرأي القائل أن دعم علي خامنئي مستمد من الحرس الثوري ورجال الدين في قم، علينا أيضاً الالتفات إلى أن كل من رجال الدين والحرس الثوري ليس مجرد مؤسسة، بل إن كلاهما متجذر في شبكات المحسوبة التي تتطلب ضرورة الارتكاز على قاعدة اجتماعية.³⁵ وترتبط هاتان القاعدتان أيضاً برجلي الدين: رافسنجاني وخاتمي، إذ اهتزت مكانتهما عقب انتخابات عام 2009م الرئاسية بشكل ملحوظ.

³⁵- Ibid., p.5

فعلى الرغم من المبالغة في عدد الأصوات التي حصدها أحمددي نجاد في انتخابات عام 2009م الرئاسية، وهي أكثر من 24 مليون صوت، إلا أن العدد الحقيقي كما يرى الكثيرون أقل من ذلك، غير أن ذلك لا يدفعنا للقول بأن أحمددي نجاد لا يتمتع بأي تأييد على الإطلاق سواء أكان بين عامة الناس أو بين النخبة السياسية. كل ذلك أسهم في إضعاف مركز أحمددي نجاد، لكنه مع ذلك لم يكن الدمية المتحركة في النظام، فتحديه العام للمرشد الأعلى والنظام السياسي الإيراني، جعل النخبة الحاكمة تدرك أن الخطر المهدد للقيادة في الجمهورية الإسلامية، لم يكن من الإصلاحيين أو من الوسط، وإنما كان من أحمددي نجاد وفصيله السياسي.

• عودة الوسط:

في ذكرى وفاة آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران في الرابع من يونيو عام 2011م، حرص النظام السياسي الإيراني على الظهور بمظهر النظام المتناسك والمتجانس بعيداً عن الصورة التي تناقلتها وسائل الإعلام عنه كنظام متفسخ ومتصدع يعج بالانشقاقات، إذ ظهرت صورة أحمددي نجاد مبتسماً، جالساً بين حسن الخميني، حفيد مؤسس الجمهورية، وصادق لاريجاني رئيس السلطة القضائية، وهو نفسه جالساً بجوار هاشمي رافسنجاني.

وقد يدعش المرء، حين يقارن أحداث هذه المناسبة في عام 2011م مع مثلتها في العام السابق 2010م؛ ففي 4 يونيو 2010م قوبل حسن الخميني باستهجان شديد عند قبر جده من قبل مؤيدي أحمددي نجاد، بعد أن أطل نجاد في خطبته عن الخميني. أما هذه المرة في عام 2011م، جلس نجاد جنباً إلى جنب مع حسن الخميني وتبادلا أطراف الحديث بشكل ودي.

وقد أراد خامنئي في خطابه الذين ألقاهما في 2010م، و2011م في ذكرى وفاه الخميني، بيان أن النظام عمد إلى ترويض رغبات وطموحات الرئيس الجامحة بدلاً من الإطاحة به؛ ففي خطابه الذي ألقاه في 2010م، شن خامنئي هجوماً شرساً على قادة المعارضة، في إشارة غير مباشرة إلى موسوي وكروبي كسياسيين تم تهميشهم في انتخابات عام 2009م، رغم زعمهم اتباعهم للنهج الثوري بشكل لا يشوبه شائبة، إذ أوضح خامنئي أن الانتماءات والمؤهلات الماضية، من مثل أن موسوي كان رئيساً للوزراء تحت قيادة الخميني وتحت رئاسة خامنئي، لا تعنى شيئاً، بل إن العبرة "بالمكانة الحالية في الوضع الراهن".

وقد أصر نجاد في خطابه الذي ألقاه في التوقيت نفسه على تذكير جمهوره بعدد الأصوات التي حازها في انتخابات الرئاسة 2009م، والتي كان قد أحرز فيها أكثر من 24 مليون صوت، مؤكداً على شرعيته

السياسية التي تستند إلى الرضى الشعبي، ومؤكداً على استعداده مواجهة خصومه مهما كانت التكلفة. وقد حاز خطاب خامنئي الثاني الذي ألقاه في المناسبة نفسها عام 2011م اهتماماً بالغاً، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

في الوقت الذي كان فيه موسوي وكروبي قيد الإقامة الجبرية، وفي فترة القبض على عدد من الناشطين الإصلاحيين والصحفيين وإيداعهم السجون، أكد خامنئي، بشكل لافت للنظر، أنه لا يمكن احتجاز أحد وإيداعه السجن لمجرد اختلاف رؤيته السياسية عن رؤيتنا ومعتقداتنا السياسية. والأهم من ذلك، مع هذا، هو استخدام خامنئي لكلمتين ذات دلالة كبيرة وعميقة بالنسبة إلى معجم الجمهورية الإسلامية؛ الأولى: "العقلانية" باعتبارها واحدة من الركائز الثلاثة لمدرسة الخميني الفكرية، ويعد هذا المفهوم، أي العقلانية، من أهم المفاهيم المحورية التي ميزت فترة رئاسة رافسنجاني (1989-1997).

ويمكن تفسير سبب استخدام خامنئي لهذا المفهوم في هذا الخطاب برغبته في تسيير شؤون الدولة السياسية والاقتصادية على أساس برامجاتي يستند إلى العقل والممارسة أكثر منه أيديولوجي. وقد استخدم خامنئي مصطلح "حكم الشعب" الذي يعد عنوان رئاسة خاتمي، فقد أشار خامنئي إلى أن "سيادة الشعب على أساس الدين" هو "حجر الأساس للنظام السياسي للبلاد، ويعد ذلك المصطلح من أهم المفردات التي تعد أكثر المظاهر دلالة على عقلانية الخميني".

من الصعب على المرء سماع تلك المصطلحات في سياق الخطاب السياسي للجمهورية الإسلامية دون إدراك أن المقصود منها، إن لم يكن، بادرة تصالحية تجاه خاتمي ورافسنجاني، فإنها، على الأقل، بمثابة توبيخ للرئيس الحالي نجاد الذي أكد صراحة على مدار ست سنوات أنه إنما قصد أن تكون إدارته للبلاد عكس الإدارات التي جرت في عهد الرؤساء السابقين.³⁶ ولا يمكن إدراك مدى أهمية الخطاب الثاني لخامنئي الذي ألقاه في 4 يونيو عام 2011م، إلا بالنظر إلى السياق الذي ألقى فيه مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية 2012، وفي ظل الصراع على السلطة القائم بالنسبة لوزير الاستخبارات، وهي تعد من الوزارات المهمة والمؤثرة في الانتخابات في إيران، فضلاً عن الصراع المحتدم بين نجاد والأخوين لاريجاني؛ علي لاريجاني، رئيس البرلمان الحالي، الذي انتقد نجاد لقيامه بإقالة متقي، وصادق لاريجاني، رئيس السلطة القضائية، بشأن وجود ادعاءات فساد ضد محمد رضا رحيمي، النائب الأول للرئيس الإيراني. وبمقدور هذه الاتهامات إلحاق أضرار كبيرة بأحمدي نجاد وسمعته التي حرص على تعزيزها.³⁷

³⁶- Ibid., p. 6

³⁷- حرب بالوكالة بين معسكري أحمدي نجاد ولاريجاني، 2010/12/29، انظر:

تشير كل هذه الدلائل إلى إدراك المرشد الأعلى أن مستقبل "النظام" لا يمكن أن يتماشى مع الرئيس الحالي؛ فقد أدرك المرشد أنه لا بد من عودة زعماء الوسط، أمثال خاتمي ورافسنجاني، إلى الساحة السياسية مرة أخرى حمايةً للنظام، بعد ما كانت توصف رئاستهم بأنها انحراف عن طريق الجمهورية الإسلامية. لن تستطيع أية قوة أو فصيل بمفرده السيطرة على المشهد وإقصاء الآخرين، وذلك بعد عودة الوسط مرة أخرى إلى الساحة السياسية، وفي ظل التنوع الشديد الذي تشهده، مما يخلق زخمًا سياسيًا.³⁸

• السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الخطاب السياسي الإيراني:

لا تعد السياسة الداخلية بصراعاتها المختلفة المتغير الوحيد المؤثر على توجه الخطاب السياسي الإيراني، إذ إن المتغير "الخارجي" لا يقل تأثيراً عنه؛ فالسياسة الخارجية الإيرانية هي الأخرى بين مطرقة الأيديولوجية وسندان البراجماتية. وقبل الإجابة عن التساؤل المثار بشأن تلك القضية، وهو إلى أي مدى تعد السياسة الخارجية الإيرانية تجسيداً للأيديولوجية، باعتبارها مقابلة للمدخل البراجماتي الرشيد في تحقيق المصلحة القومية، وما هو مستقبلها؟ لا بد من الإشارة إلى عدة ملاحظات تفيد في الإجابة عن هذا التساؤل:

1. عادة ما تنتهج الحكومات الثورية في أيامها الأولى خطأً أيديولوجياً في سياستها الخارجية، إلا أنها تعلم علم اليقين أن قدرًا من البراجماتية واجب الاتباع، ذلك أن بقاء الدولة يعتمد كثيرًا على الأخذ بعين الاعتبار حقائق العالم الخارجي ولعل هذا يفسر لنا ما دفع إيران إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق بعد ذلك، فكل منهما يشكل بالنسبة لإيران مصلحة وطنية غاية في الخطورة.

2. إذا كانت إيران تسعى لتصبح قوة إقليمية، فإن عواملها الموضوعية هي التي ترشحها لهذا الدور، ولا يمكن لمرجعيتها الأيديولوجية أن يكون لها اليد الطولى في ذلك، وذلك بالنظر إلى ما تتمتع به إيران من حيث المساحة، وتعداد السكان، ومستوى التعليم، والموارد الطبيعية، كل ذلك يجعل إيران مرشحاً طبيعياً للقيادة الإقليمية، وبالتالي تعزيز قدرتها على القيام بدور قيادي يتناسب مع وزنها الجيوسياسي. فدور إيران في أفغانستان، والعراق، ودول الشام كل ذلك أعطاها وزنًا إضافيًا في السياسة الإقليمية، هذا فضلاً عن تمكينها من إحراز خطوات متقدمة في برنامجها النووي والتكنولوجي.³⁹

<http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=120103>

³⁸- Ibid.

³⁹- Nasser Saghafi-Ameri, Iranian Foreign Policy: Concurrence of Ideology and Pragmatism, in The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30, Washington, The Middle East Institute, Viewpoints Special Edition, 29 January 2009, p. 137

3. غالبًا ما تجنح إيران إلى الاعتدال والحفاظ على الروابط الإقليمية في سياستها الخارجية أكثر من اعتمادها على ثورية أيديولوجيتها، باستثناء فترة أحمدي نجاد، وقد أكدت مرارًا وتكرارًا في تصريحاتها احترامها ضرورة الحفاظ على سيادة أراضي الدول، وقد اتضح ذلك أكثر إبان معارضتها لسياسة الرئيس الأمريكي "بوش" الساعية إلى فرض نموذج الديمقراطية، وسياسة تغيير نظم الحكم في جميع دول الشرق الأوسط.⁴⁰

4. طغت صبغة العداء التي اتسمت بها العلاقات بين إيران وأمريكا على عدة جوانب في سياسة إيران الخارجية على مدار 30 سنة. ففي هذه الفترة وبغض النظر عن مصالح الطرفين المشتركة في المنطقة، سعت إسرائيل مرارًا وتكرارًا إلى منع أية محاولة للمصالحة أو التقارب بين إيران والولايات المتحدة، ولا يمكن إرجاع ذلك كليةً إلى تصريحات أحمدي نجاد، فقد أعلن في إحدى خطبه أن إيران لن تشن أي حرب ضد أية دولة ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل.

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية خلال العشرة أعوام المنصرمة تحديات كبيرة اكتسبت إيران من خلالها العديد من الدروس المستفادة، منها: كيفية التعامل مع عالم سريع التغير ومليء بالتحديات، يقتضى الموازنة بين الرؤية الأيديولوجية التي تتبناها الدولة البراجماتية في السياسة المتبعة. والنظر إلى تزايد الحس الوطني في إيران، والذي يقتضى الحفاظ على المصلحة الوطنية فقد أصبح من الضروري أن تقوم إيران، مسترشدة بمبادئها الأيديولوجية، باتباع نهجًا مرئيًا وبراجماتيًا.⁴¹

أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على سياسة إيران الخارجية بدرجة ملحوظة، فبعد قيام إدارة "بوش" بإدراج إيران ضمن محور الشر في يناير عام 2002م، بدأ المحافظون بالعودة تدريجيًا إلى الواجهة السياسية. ولا أدل على ذلك من خطابات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عقب فوزه في انتخابات الرئاسة التي جرت عام 2005م، والتي أقرت سياسة عدائية للدول "الإمبريالية" وإسرائيل، وأصبحت هذه السياسة أدواته الخطابية في سياساته الداخلية والخارجية، مما شكل قطيعة مع الخطاب السياسي لسلفه الإصلاحي "خاتمي".

وبدعم من المرشد الأعلى علي خامنئي تم استئناف المفاوضات حول مسألة تخصيب اليورانيوم في أغسطس عام 2005م، واستطاع أحمدي نجاد ومستشاريه في الوقت نفسه استغلال الفرص وتدويل النزاع

⁴⁰- Ibid.

⁴¹- Ibid., p. 138

النووي عن طريق استعراض حالات أخرى أحرزت تقدماً ملحوظاً في برنامجها النووي، وهي إسرائيل، وقام بالتشكيك في المحرقة (الهولوكوست)، وهو الموضوع الذي لم يلعب فيما مضى أي دور داخل دوائر النقاش المحلية في إيران، مما أصاب معارضو أحمددي نجاد بالوجوم، لكنه كان، في الوقت نفسه، يصب في مصلحة إيران القومية كما روج لذلك المحافظون. فقد كان دأبهم هو السعي لتوسيع دائرة علاقات إيران الدولية، خاصة في الشرق الأوسط، مما يمكنها من التغلب على العزلة الاستراتيجية التي فرضت عليها، وذلك من خلال الزعم بأن أمن إيران إنما يمتد إلى لبنان والأراضي الفلسطينية.⁴²

وتسعى إيران من خلال إعادة زرع الشيعة الإيرانيين في العالم الإسلامي قوةً إسلاميةً تجاهد من أجل فلسطين السنوية إلى تقليص حدة الانقسام الأهلي في العراق بين سنة وشيعة. وقد استطاع أحمددي نجاد تهيئة مناخ هذه التصريحات وتلك السياسات؛ ففي قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت بمكة المكرمة عام 2007م، أعلن أحمددي نجاد في أحد خطاباته أنه لا بد من نقل إسرائيل إلى أوروبا، وذلك في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإيراني.

وبهذه الطريقة استطاع أحمددي نجاد أن يجذب الشارع العربي إليه، مما جعل موقف الدول العربية الموالية للولايات المتحدة يشبه السائر على حبل رفيع يحاولون الموازنة بين ولائهم للولايات المتحدة من جهة وتنامي المعارضة الإسلامية وتزايد الأقليات الشيعية في الدول العربية (السعودية ودول الخليج العربي) من جهة أخرى.

إلا أن تصريحات نجاد العدائية أدت إلى نتائج عكسية، مما دفع المرشد الأعلى إلى احتواء المطالب المتزايدة للإصلاحيين المعتدلين والمحافظين البراجماتيين، إلى جانب مطالب الرئيس أحمددي نجاد وأنصاره، المحافظين المتشددين. وقد استطاع علي خامنئي إنشاء مجلس مواز للمجلس المسؤول عن صنع القرار لسياسة إيران الخارجية، وهذا المجلس هو "المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية" Strategic Council for Foreign Relations الذي يرأسه مجموعة من الخبراء في السياسة الخارجية. وذلك لموازنة المجلس الخاص بصنع السياسة الخارجية الإيرانية، وهو "المجلس الأعلى للأمن القومي" The Supreme National Security Council الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

⁴²- Bidjan Nashat, Iran's Tactical Foreign Policy Rhetoric, in *The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30*, Washington, The Middle East Institute, Viewpoints Special Edition, 29 January 2009, p. 139

وعلى الرغم من الهزيمة التي مُني بها أنصار أحمدى نجاد في الانتخابات المحلية التي جرت في دجنبر عام 2006م، إلا أن المرشد الأعلى أكد أنه الوحيد الذي يملك القول الفصل في السياسة الخارجية في إشارة منه إلى دعم أحمدى نجاد، ورغم تعيين سعيد جليلي مفاوضاً في البرنامج النووي الإيراني خريف 2007م، إلا أن نفوذ وتأثير أحمدى نجاد في السياسة الخارجية ظل واضحاً.

وأمام النقد اللاذع الذي تعرضت له سياسة أحمدى نجاد الخارجية، إبان مناقشتها في الأوساط السياسية الإيرانية، فقد بدأ أحمدى نجاد ينتهج نهجاً جديداً في سياساته الخارجية قوامه التوعية الدولية بدولة إيران، إذ ارتكزت سياسته الخارجية على إيصال رسالة للعالم مفادها قدرة إيران على الاكتفاء الذاتي وتحقيق العدالة. وقد هدف أحمدى نجاد من هذه الرسالة إلى استنهاض دول عدم الانحياز، ففي شتبر عام 2006م، أحرزت إيران تقدماً على هذا الصعيد، حينما حظيت بتأكيد 118 دولة من دول عدم الانحياز بحق إيران في برنامجها النووي، الأمر الذي أعطى دفعة قوية لأحمدى نجاد للتصريح بقدرة إيران على قيادة دول عدم الانحياز النامية.

وفي يناير عام 2007م، استطاع أحمدى نجاد خلال جولته التي قام بها في دول أمريكا اللاتينية، أن يثبت قدرة إيران على أن تكون حليفاً لأية دولة منعزلة، وقد أكد ذلك في لقائه مع الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، حيث أسس صندوقاً بـ 2 مليار دولار لدعم الدول المعادية للولايات المتحدة.⁴³

وعلى الرغم من نجاح إيران في كسر حاجز العزلة بشكل جزئي من خلال تعزيز علاقاتها بالعديد من دول العالم من خلال خطابتها المعادية للإمبريالية، وسعى وزير خارجيتها منوشهر متقي إلى حصول إيران على مقعد في مجلس الأمن 2009 – 2010 في اجتماعه مع الدول الـ 57 الإسلامية، وإعلان دعمه للمجموعة الآسيوية وغيرها من المنظمات الأخرى.

وعلى الرغم من فشل هذه السياسات، إلا أنها أبرزت مدى الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة والدول الأوروبية الساعية إلى عزل إيران عن المجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي. وقد اعتمدت سياسة الخارجية الإيرانية عقب الثورة الإسلامية على الخطاب العدائي لإسرائيل والإمبريالية؛ فقد سعى أحمدى نجاد إلى إعادة استخدام عبارات الخميني حول معاداة إسرائيل والدول الإمبريالية، أداةً تكتيكيةً، وذلك من أجل كسر حاجز العزلة الدولية المفروض على إيران وتدويل قضية برنامجها النووي، فكان إنكار نجاد الهولوكوست وسعيه الدائم لربط الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ببرنامج إيران النووي، مما أعطاه زخماً في الشارع العربي، وأخرج الحكومات العربية، قبل موجة الثورات العارمة في الوطن العربي في أواخر عامي 2010م و 2011م.

⁴³- Ibid., p. 140

وقد نجحت إيران، على الصعيد الدولي، في تدويل قضية برنامجها النووي عن طريق ربطها بالصراع بين دول الشمال ودول الجنوب، فضلاً عن تأكيدها أهمية العدالة الدولية، والسيادة الدولية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من التكنولوجيا. ومع ذلك، فالنهج الذي انتهجته إيران في سياستها الخارجية لم ينجح تمامًا، فقد زادت عزلة إيران الدولية، وأصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات ضد إيران فضلاً عن العقوبات الاقتصادية. وقد عبرت بعض الدول العربية مثل السعودية، على الصعيد الإقليمي، عن قلقها بشأن برنامج إيران النووي، مما قد يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في المنطقة. وجاءت ردود هذه التصريحات على المستوى الداخلي، في الاتجاه نفسه، إذ لم تؤدِّ مثل هذه التصريحات إلى زيادة شعبية أحمدى نجاد، بل أدت، على العكس من ذلك، إلى تقوية موقف المحافظين البراجماتيين القريبين من هاشمي رافسنجاني الرئيس الأسبق، وعلي لاريجاني المفاوض النووي السابق ورئيس مجلس الشورى الإسلامي.⁴⁴

بعد هذا العرض الموجز لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية وردود أفعالها داخليًا وخارجيًا، لاحظنا أهمية برنامجها النووي محددًا هامًا من محددات سياستها الخارجية، الأمر الذي يجعلنا نفردها له الجزء التالي لمعالجته، وبيان طريقة إدارة هذا الملف من قبل حكومة نجاد والسيناريوهات المطروحة من قبل التيارات الأخرى.

• البرنامج النووي الإيراني وأثره على الخطاب السياسي الإيراني:

اتسمت العلاقات بين إيران والغرب بالواجهة وانعدام الثقة المتبادلة منذ قيام الجمهورية الإسلامية، ويعزى ذلك بشكل من الأشكال إلى البرنامج النووي الإيراني. إذ تصر إيران على استكمال برنامجها النووي، لأنه مخصص للأغراض السلمية، في الوقت الذي يشكك الغرب في نوايا إيران حيال برنامجها النووي. وتتعدد بناءً على ذلك، وجهات النظر تجاه هذه القضية إلى الحد الذي تصل فيه إلى التعارض والاستقطاب، حينما تتناول موضوعاً معقداً ومتعدد الأبعاد مثل ذلك، ويرجع ذلك التعارض إلى أن هذه القضية يتم النظر إليها من أكثر من زاوية.

يرى المتشككون أن إيران لديها الإمكانيات التكنولوجية الكافية، والكميات المناسبة من اليورانيوم منخفض التخصيب، لتصنيع القنبلة النووية خلال 6 شهور، إذا ما قامت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي. في الوقت الذي يقر فيه آخرون بأن ثمة صعوبات قانونية وسياسية لاستخدام المادة 10 من المعاهدة الخاصة بالانسحاب منها، مما يؤثر سلبيًا على مصالح إيران الوطنية. ولم تعطِ الوكالة الدولية للطاقة الذرية أية

⁴⁴- Ibid., p. 141

إشارة إلى عدم اعتزام إيران تصنيع أسلحة نووية، بالرغم من عمليات التفتيش العشوائية والمنتظمة التي استمرت قرابة خمس سنوات. وخلال هذه الفترة لم يستطع المفتشون العثور على أدلة قوية تبرهن اعتزام إيران تحويل برنامجها النووي من الأغراض السلمية إلى الأغراض الحربية.⁴⁵

وقد أشار أحدث تقرير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن الوكالة الدولية لم تعثر على دليل يبرهن على وجود البعد الحربي في البرنامج النووي الإيراني، باستثناء وثيقة رابع فلوريد اليورانيوم الذي يشار إليه أحياناً بالملح الأخضر. وتستمر إيران في تخصيص اليورانيوم في الوقت الذي لم تعد فيه العقوبات المفروضة عليها قادرة على إقناعها بوقف برنامج التخصيب.

بدأت وسائل الإعلام الغربية منذ عام 2003م، بالترويج لقرب إيران من صنع قنبلة نووية، إلا أن أيًا من هذه التكهنات لم يتحقق، هذا فضلاً عن أن إيران لم تصل بعد إلى "نقطة اللاعودة" في الحلول الدبلوماسية. وإذا لم تكن التقييمات الأخيرة علمية ودقيقة، فعلى إيران أن تقوم بمراجعة سياساتها الأخيرة، لأن الجمود الحالي الذي يخيم على طبيعة التعاون بين إيران وفريق الوكالة الدولية قد يكون فرصة مناسبة في هذا السياق.⁴⁶

وقد أعطت الولايات المتحدة عددًا من الوثائق المزعومة، التي حصلت عليها من جهاز كمبيوتر محمول مجهول المصدر، ذات الصلة بمقدرة إيران على صنع قنبلة نووية، وذلك في محاولة من الولايات المتحدة لممارسة ضغوط على إيران، لإبراز نسخها المطبوعة منذ عام 2004م، ولم تقم الولايات المتحدة بإيضاح مصدر هذه الوثائق التي قدمتها ومدى دقتها، بينما قامت إيران بنفي هذه الوثائق فيما بعد.⁴⁷ وتعد مسألة انعدام الثقة المتبادلة، هي العائق الرئيس نحو تحقيق المصالحة بين إيران والغرب في المسألة النووية، ويبدو أن ما يقوله البنيويين بشأن كون "إدراك الخطر أهم من الخطر في حد ذاته" صحيح؛ فالغرب يعي تمامًا أنه حتى إذا ما امتلكت إيران السلاح النووي، فإنها لا تستطيع أن تشكل تهديدًا وجوديًا حقيقيًا بالنسبة لهم. وتعي إيران تمامًا أنه لا يمكنها السير حثيثًا في برامجها التنموية دون مساعدة الغرب، ومع ذلك لا يزال صناع القرار في إيران يتشككون في نوايا الغرب، ويعد عدم إدراك الجانبين للآخر من أهم أسباب انعدام الثقة بين الطرفين. وبينما

⁴⁵- Rahman G. Bonab, The Spectrum of Perceptions in Iran's Nuclear Issue, in The Middle East Institute Viewpoints: The Iranian Revolution at 30, Washington, The Middle East Institute, Viewpoints Special Edition, 29 January 2009, p. 172

⁴⁶- Ibid.

⁴⁷- ميثاق خير الله جلود، "موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني"، في: الحوار المتمدن، العدد: 3304، 13 مارس 2011، انظر:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367>

ينظر الغرب، وبدرجة أقل الصين وروسيا، إلى إيران من خلال منظور الواقعية الجديدة neo-realist approach، فإن صانعي القرار في إيران غالبًا ما يفهمونها في إطار المعايير المحلية الداخلية.

ووفقًا للواقعية الجديدة، فإن لدى إيران الدوافع الكافية لصنع القنبلة النووية، وذلك حماية لبقائها الوجودي في عالم القطب الواحد الذي يسوده الفوضى، وفي منطقة تعج بالاضطرابات وعدم الاستقرار فضلًا عن كونها مثقلة بالحروب. وتعد "البيئة الأمنية لإيران" هي المفهوم التحليلي في هذا الاقتراب، فوفقًا لهذا الاقتراب أدت السياسات الهجومية والاستفزازية التي مارستها إدارة بوش إلى الشعور بانعدام الأمن بين النخب السياسية في إيران وشجعتهم على ضرورة مواصلة الردع النووي.

إلا أن أنصار هذا الاتجاه تجاهلوا عده حقائق بشأن الانتكاسات النووية التي حدثت في العقود المنصرمة وتعقيدات البرامج النووية على مستوى صنع القرار، حيث تشير الدراسات المقارنة لأنظمة صنع القرار النووي، إلى أن البعد الأمني ليس هو المتغير النووي في عملية صنع القرار بشأن أية تجهيزات أو صناعات نووية. علاوة على أن دائرة الوقود لا تؤدي إلى صنع قنابل نووية بشكل تلقائي؛ فاليابان والبرازيل وهولندا والأرجنتين لديها برامج وإمكانات تخصيص يورانيوم، إلا أنها مع ذلك لم تقرر الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) وصناعة أسلحة نووية.

وغالبًا ما تتعامل النخبة السياسية في إيران مع موضوع البرنامج النووي من منظور السياسات الداخلية في ظل ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الغرب مع إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979م. فوفقًا لتلك النخب، كما يرى البعض، فإن قبول شروط مسبقة من الغرب فيما يخص البرنامج النووي، لا يعد سوى بداية لسلسلة من الأوامر والسياسات والإملاءات الخارجية وتدخلاً صريحاً في شؤون إيران الداخلية في العديد من المجالات، مثل: حقوق الإنسان، والإرهاب، وإسرائيل. هذا فضلًا عن الذاكرة التاريخية لطبيعة العلاقات بين إيران والعرب، والتي ستلعب دورًا لا جدال فيه في هذه الحالة، على المدى القصير، على الأقل. وقد اقترح الطرفان عدة سياسات إزاء البرنامج النووي الإيراني، اعترف من خلالها أن هذه القضية ليست معادلة صفرية. ويمكن القول، إن شرعية النظام الإيراني يتم إعادة إنتاجها من خلال التعبئة السياسية للشعب، ويمكن للقضية النووية أن يكون لها دور أساسي في هذه السياسات التعبوية.

إن مجموعة 5 + 1، وتتمثل بأعضاء مجلس الأمن الدائمين + ألمانيا، وخصوصًا إدارة أوباما لا بد أن تبدي اهتمامًا واضحًا لهذه الحقيقة الأساسية أثناء تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني. إن الافتراض الأساسي

لنظرية polyheuristic theory⁴⁸ واضح التحقق والصحة، ويمكن أن يكون لها دور مفسر وشارح في هذه الحالة.

إن اهتمامات الساسة الإيرانيين غالبًا ما تنصب على الشأن الداخلي أكثر من انصرافها إلى الشأن الخارجي، وتعد مسألة تأجيل الأمور، وليس إدراكها من أهم سمات عملية صنع القرار في إيران، ولم يبدِ الغرب اهتمامًا متوازنًا بين هذين الأمرين أو الجانبين من عملية صنع القرار في إيران⁴⁹. وذلك أن إيران غالبًا ما تهتم بـ "المخرجات" أكثر من اهتمامها بـ "العملية" نفسها، أي عملية صنع القرار. ففي مارس 2005م عرضت إيران حزمة من الضمانات الموضوعية من ضمنها قبول تفتيش دائم على برنامجها النووي، والتصديق على البروتوكول الإضافي النموذجي إلا أن الاتحاد الأوروبي (EU) و (EU-3) أضع تلك الفرصة التاريخية.

يرى محللون أن أزمة الملف النووي الإيراني فرصة ذهبية للغرب لإعادة تقييم سياساته مرة أخرى تجاهها، وليعرف إمكانات النظام السياسي الإيراني وقدراته، وخصوصًا فيما يخص السياسة الداخلية، إن إعادة إنتاج عدم الثقة في السنوات الماضية جعل من الصعب جدًا حفظ ماء الوجه وإيجاد حلول وسط⁵⁰. بعد هذا الاستعراض السريع لإشكاليات البرنامج النووي على مستوى السياسة الخارجية لإيران، ننتقل الآن لبحث مواقف التيارات الثلاث في إيران منه.

• مواقف التيارات السياسية من البرنامج النووي:

هناك اتفاق عام بين التيارات الثلاثة على حق إيران في مواصلة برنامجها النووي واستخدامه في الأغراض السلمية، إلا أن ذلك لا يعني الاتفاق في كافة التفاصيل، فثمة خلافات بينهم في كيفية إدارة هذا الملف، سواء من حيث كيفية تحقيق الطاقة النووية أو كيفية إدارة المفاوضات مع المجتمع الدولي، فكما أوضح بعض المحللين أمثال Kamrava، تتفق هذه التيارات الثلاثة على ضرورة حصول إيران على التكنولوجيا النووية، وتختلف حول الثمن الذي يجب على إيران دفعه لتحقيق هذا الهدف.

⁴⁸ - تقوم هذه النظرية على دمج الجوانب المعرفية (الإدراكية) والرشدية لتحليل عملية صنع واتخاذ القرار، انظر:

<http://sapiengames.com/2008/12/08/poliheuristic-theory-an-introduction/>

⁴⁹ - G. Bonab, *op.cit.*, p.173

⁵⁰ - وهنا يأتي دور الأكاديميين، فبدلاً من قيامهم بتفريخ هذا المناخ، والتمسك الشديد بالنظريات، ينبغي أن يقوموا بمساعدة صانعي القرار، على كل الجانبين، على تعميق معارفهم، فكما تعلمنا من الدبلوماسيين أنه يمكن العثور على حلول وسط، وتجاوز الصور النمطية لإيجاد حل لهذه المعضلة: انظر:

Ibid., p. 174

وقد حكمت التيارات الثلاثة إيران، على مدار ثلاثين عامًا منذ إنشاء الجمهورية الإسلامية، عقب وفاة آية الله الخميني، ابتداءً بالتيار المحافظ البراجماتي، المتمثل في رافسنجاني، مرورًا بالإصلاحي خاتمي ووصولاً للمحافظ المتشدد نجاد، وافقت هذه التيارات الثلاثة على امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية وربطت ذلك مباشرة بالمصلحة القومية لإيران، مؤكدين على أهمية توليد الطاقة النووية، لمواجهة احتياجات إيران المحلية من الطاقة. إلا أن ما يميز كل تيار عن التيارات الأخرى حيال هذا الملف هو طريقة إدارته، فالبراجماتيون والإصلاحيون يسعون إلى الدخول في مفاوضات مع الجماعة الدولية بشأن الملف النووي، في حين يرفض المتشددون ذلك، إذ يتوقون إلى امتلاك التكنولوجيا النووية ولا يعيرون الجماعة الدولية اهتمامًا يذكر.

فالمتشددون على استعداد لتجاهل التزامات إيران الدولية التي عقدها على نفسها بموجب المعاهدات التي أبرمتها مع الأطراف المعنية وتهديد العلاقات الاستراتيجية الإقليمية من أجل الحصول على الطاقة النووية، إذا ما قورنوا بالبراجماتيين والإصلاحيين. وما يميز المتشددين أيضًا في هذا السياق هو تشككهم في الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، إذا ما قورنوا بالتيارين الآخرين، ونتيجةً لذلك يبدي كل من البراجماتيين والإصلاحيين استعدادًا للتفاوض مع المجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني.⁵¹ فرغم اتفاق التيارات الثلاثة على أهمية امتلاك إيران للطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية إلا أنهم يختلفون بشأن إدراكهم لموقع إيران ومكانتها. فيتبنى البراجماتيون تصورًا واقعيًا تجاه إيران، ويبالغ المتشددون في وصف إيران ومحوريتها بالسبب للنظام الدولي، ويتعدى الأمر للمبالغة في خصومة واستعداد الغرب.

يهتم البراجماتيون، في هذا الخصوص، بالتكاليف المحتملة مثل العزلة والعقوبات، وبالتالي يسعون إلى تقليص العزلة الدولية المفروضة على إيران والتقليل من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، في حين، لا يبالي المحافظون المتشددون بالتكاليف المحتملة. فقد أظهرت تصريحات أحمد نجاد الجريئة، على سبيل المثال، عدم اكتراثه بالمجتمع الدولي، إذ يرى المتشددون أن البرنامج النووي هو الضامن النهائي لنفوذ إيران وأمنها.⁵² ويعتقد المحافظون المتشددون أن الحصول على التكنولوجيا النووية من شأنه أن يتيح لإيران فرصة لا مثيل لها لمنع أي تدخل في شؤونها الداخلية، ولا سيما من جانب القوى الغربية. ويفترض المحافظون المتشددون أن التكنولوجيا النووية من شأنها أن تعزز موقف إيران التفاوضي في التفاعلات الإقليمية والدولية، وبالتالي فقد أكدوا أهمية التكنولوجيا النووية للحفاظ على أمن وهيبة الجمهورية الإسلامية، وذلك لأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيجعلها في مأمن من أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، ولا سيما حقوق

⁵¹- AŞkarakir and Nilüfer Karacasulu, *op.cit.*, p. 389

⁵²- *Ibid.*

الإنسان.⁵³ وقد رفض المحافظون البراجماتيون سياسات المحافظين المتشددين، إذ عارضوا سياسات أحمدي نجاد تجاه القضية النووية مع الغرب والشؤون الاقتصادية الداخلية للبلاد، فقد أكد البراجماتيون أهمية البرنامج النووي طالما لم يكن له تأثير سلبي على العلاقات التجارية الخارجية والاقتصاد المحلي للدولة، وكثيراً ما عرض البراجماتيون إمكانية تعليق البرنامج النووي لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الغرب؛ فقد أكد رافسنجاني مراراً وتكراراً استعداد إيران للتفاوض مع المجتمع الدولي. ويرى المحافظون البراجماتيون أن أي فعل استفزازي من قبل إيران سيؤدي إلى قبول عدد أكبر من الدول موقف الولايات المتحدة المتشكك في نوايا إيران بشأن برنامجها النووي، مما يؤدي إلى مزيد من العزلة.

وفي هذا السياق، وقبل إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن⁵⁴، انتقد رافسنجاني تصريحات أحمدي نجاد واستراتيجياته المستفزة وعدم دعمه للجهود الدبلوماسية المكثفة بدلاً من هذه التصريحات. علاوة على ذلك، فمع اهتمام البراجماتيين بالوضع الاقتصادي لإيران، ووضعها في المقام الأول من أجندتهم السياسية، فهم يدركون تمام الإدراك أن فرض عقوبات متعددة الأطراف على إيران من شأنه أن يضع مزيداً من القيود على الاقتصاد الإيراني. ولذا يرى البراجماتيون أهمية إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى لزيادة الاستثمارات الأجنبية والتجارة، مما جعلهم يعارضون منحى المتشددين "العدائي" الذي أدى إلى زيادة العزلة والعقوبات على إيران.⁵⁵

فقد عارض البراجماتيون، باختصار، أي تصرف من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الصعوبات في طريق اندماج إيران في الاقتصاد العالمي. ويولي الإصلاحيون، من ناحية أخرى، العلاقات مع المجتمع الدولي أهمية بالغة أكثر مما توليه الفصائل والتيارات الأخرى، فخلال رئاسة خاتمي، قامت إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، بالإضافة إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قبل موافقة إيران على تجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها، وذلك رغم معارضة تيار المحافظين المتشدد لعدم قبول هذا البروتوكول.

⁵³- Ibid.

⁵⁴- في العاشر من كانون الثاني/يناير 2006 دخل الملف النووي الإيراني مرحلة خطيرة بعد أن قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، مما جعل مجلس الأمن القومي الأمريكي يصدر بياناً يحذر فيه من عواقب استمرار تحدي طهران للمجتمع الدولي، لذلك صوتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير 2006 لصالح إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن وبهذا، توصلت الولايات المتحدة إلى ما كانت تصبو إليه منذ عام 2003. وقد حاولت الولايات المتحدة فرض عقوبات مشددة ضد إيران إلا أن روسيا والصين رفضتا مشروع القرار، وفي كانون الأول/ديسمبر 2006 تبنى مجلس الأمن قرار رقم (1737) الذي منع التعامل مع (10) كيانات إيرانية و(12) شخصية، كذلك منع القرار من تزويد إيران بتقنيات تستخدم في البرنامج النووي أما القرار (1747) الذي صدر في آذار/مارس 2007 فقد أضاف كيانات وأشخاص آخرين وكذلك عدد من قيادات الحرس الثوري فضلاً عن البنك المركزي الإيراني (صباح)، انظر:

جلود، مرجع سابق.

⁵⁵- AŞkarkarakir and Nilüfer Karacasulu, *op.cit.*

إن إدراك الإصلاحيين للعقوبات والتكلفة المحتملة لقطع العلاقات مع المجتمع الدولي هو ما دفع الرئيس خاتمي إلى تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم خلال توقيع اتفاقية باريس في نوفمبر 2004. وتعد اتفاقية باريس ثمرة مفاوضات بين إدارة الإصلاحيين و 3-EU/EU، مما يعد مؤشراً واضحاً لتفضيل الإصلاحيين التعاون مع المجتمع الدولي. وقد حصلت إيران على حوافز اقتصادية نتيجةً لهاتين الخطوتين البنّاءتين من قبل الإصلاحيين.⁵⁶

تدل مثل هذه السياسات التي ينتهجها الإصلاحيون على مدى استعداد الإصلاحيين للمصالحة مع المجتمع الدولي. ويرى الإصلاحيون، وفقاً لـ Chubin، أن البرنامج النووي ما هو إلا أحد الأساليب التكنولوجية المستخدمة، ويجب ألا يؤدي إلى القطيعة مع المجتمع الدولي، أو الجوار الإقليمي لإيران.

أثناء تولي الإصلاحيين زمام الحكم والإدارة في البلاد أكدوا أهمية الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي، وأبدوا حرصاً شديداً نحو العمل على تخفيف التوتر وضرورة التعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أبدوا استعداداً لتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم من أجل استمرار المفاوضات، والوصول إلى تسويات مرضية للطرفين، بموجبها يمكن لإيران مواصلة أنشطتها النووية تحت نظام التفتيش المتشدد للوكالة الدولية.⁵⁷

ومع تولي أحمد نجاد رئاسة الجمهورية في 2005، أخذ الملف النووي الإيراني منحى مختلفاً تماماً عما سبق، فقد استأنفت إدارة نجاد عمليات تخصيب اليورانيوم متجاهلة بذلك اتفاقية باريس وتحذيرات المجتمع الدولي، وقد أدى هذا التصرف إلى تنفيذ المزيد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إيران، مما دفع الإصلاحيين إلى توجيه سهام النقد إلى إدارة أحمد نجاد وغيرها من المحافظين المتشددين الذين تسببوا في عزلة إيران الاقتصادية والدبلوماسية، ولا سيما التصريحات الاستفزازية التي كان يجدها الرئيس أحمد نجاد، والتي أدت إلى موافقة مجلس الأمن على مجموعة ثالثة من العقوبات في 2008. فقد ذكر محمد أبطحي، نائب الرئيس في ظل رئاسة خاتمي:

⁵⁶- Ibid., p.390

⁵⁷- Ibid., p.391

"فيما يخص البرنامج النووي على سبيل المثال، نعتقد أنه من خلال الحوار يمكننا الحفاظ على حقوقنا [في الولوج إلى التكنولوجيا النووية] وكسب ثقة العالم في نفس الوقت، فلا منفعة في الحصول على ثلاث قرارات من مجلس الأمن، ما هي إلا ضرر للبلاد".⁵⁸

خاتمة:

اتسمت فترة حكم أحمددي نجاد بالعديد من السلبيات على مستوى السياسة الداخلية والخارجية؛ فعلى المستوى الداخلي بدأ أحمددي نجاد في تحدي المرشد الأعلى على خامنئي أكثر من مرة في محاولة منه لزيادة صلاحياته التنفيذية، فضلاً عن قراراته التي أدت إلى موجات عارمة من الجدل والنقد، سواء بالنسبة لإقالة وزير الخارجية متقي، أو لدعمه الشديد لرحيم مشائي. أما على مستوى السياسة الخارجية، فتصرّيات أحمددي نجاد المستفزة، وتعنّته في إدارة الملف النووي، جلبت لإيران خسائر جمة لم تكن أقلها العزلة الاقتصادية التي باتت تعاني منها، نتيجة حزم العقوبات التي أقرها مجلس الأمن.

حاز البرنامج النووي الإيراني اهتماماً عالمياً منذ بدء العمل فيه مع بداية الألفية الثالثة، إلا أن التشكك في نية إيران لتحويله من أغراضه السلمية لأغراضه الحربية والعسكرية، أدى إلى البحث عن طرق لتسوية هذا الملف عن طريق المجتمع الدولي، وقد تعقد الأمر أكثر فأكثر مع تولي المحافظين المتشددين سدة الحكم في إيران، أي مع تولي نجاد رئاسة الدولة في 2005، إذ وصلت المفاوضات بين إيران والمجتمع الدولي إلى طريق مسدود. وتعد القضايا النووية من أهم القضايا التي نوقشت طويلاً في الأوساط السياسية الإيرانية. وهناك نتيجتان في هذا الشأن:

الأولى: بادئ ذي بدء، تتفق التيارات الثلاثة على حق إيران في تطوير تكنولوجيا نووية واستخدامها في الأغراض السلمية، وتستبعد كل التيارات مسألة التخلي التام عن البرنامج النووي، غير أن الاختلاف فيما بينها يكمن في كيفية إدارة الملف، ففي حين يرى الإصلاحيون ضرورة المصالحة مع المجتمع الدولي، يرفض المتشددون أية مصالحة أو مساومات مع المجتمع الدولي، ويقع البراجماتيون في منتصف الطريق، إذ يربطون المصالحة مع المجتمع الدولي بالعائد الاقتصادي على إيران. ففي حين ينظر البراجماتيون والإصلاحيون للتكاليف المحتملة، لا يبالون المتشددون بمثل هذه التكاليف، مما أدى إلى زيادة العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية التي تعاني منها إيران.

⁵⁸- Ibid., p. 392

الثانية: التقدم في تسوية قضايا الملف النووي الإيراني مرهون بالتيار السياسي الحاكم في إيران، فمنذ نجاح أحمد نجاد في 2005، غلب الأسلوب المتشدد الرافض للمساومة والمفاوضات بشأن هذا الملف، بل بدأ البحث عن الانسحاب من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، كي لا يكون هناك أي عائق أمام الأنشطة النووية مستقبلاً. لذا فمن المرجح أن تعود البراجماتية التاريخية للظهور في سياسة إيران الداخلية والخارجية بشكل تترجع معه الأيديولوجية الثورية للجمهورية الإسلامية التي لم تحقق لإيران الكثير على مستوى السياسة الداخلية والخارجية. وما يرجح هذا الاتجاه أيضاً، ليس فقط ما يطالب به الإصلاحيون من تغييرات على مستوى القيادة العليا للدولة، وسلطات المرشد الأعلى، وإنما كذلك ما يتبناه "تيار الانحراف" من أفكار ومبادئ يقوض أركان نظام "ولاية الفقيه" برمته.

يسعى "تيار الانحراف" إلى طرح فكرة "المهدوية" مقابل "ولاية الفقيه"، المفهوم المؤسس للجمهورية الإسلامية والقائم على نيابة الولي الفقيه لحين ظهور المهدي "الإمام الغائب"، في مقابل هذا المفهوم الذي أرسى الخميني دعائمه، جاء تيار الانحراف بفلسفة حكم أخرى تكاد تعصف بولاية الفقيه برمتها وبشرعية الجمهورية الإسلامية، وتؤسس لشرعية جديدة إذا ما اكتسبت زخماً سياسياً، وقوة دفع جماهيرية تسعى لرفضها على الواقع. ويرى هذا التيار أنه لا معنى لولاية الفقيه، إذ إن فكرة "المهدوية" التي يروجون لها تعني قرب ظهور "المهدي"، ولا حاجة لنا للولي الفقيه نائباً لإدارة شؤون الدولة.

وعلى الرغم من أن مفهوم المهدوية، لم يغيب عن خطابات الخميني ومن بعده علي خامنئي، كما هو معتاد في الفكر الشيعي الاثنى عشري، إلا أن المفهوم مع نجاد كان له مغزى مختلفاً. فمنذ تولي نجاد رئاسة الدولة في عام 2005 م، وهو يعزو كل إنجاز يحققه على المستوى السياسي أو غيره إلى الإمام المهدي ودعمه إياه، كما وضح من خطاباته السياسية والشعبية، وصولاً إلى خطابه في الأمم المتحدة.⁵⁹

ومن أهم الأفكار التي يروج لها أنصار هذا الاتجاه "تيار الانحراف"، فكرة الإسلام الإيراني، التي تحدث عنها رحيم مشائي، وسببت حرجاً لنجاد بعد رفضها من قبل رجال الدين، كما سبقت الإشارة. مع كل هذه التخوفات والاضطرابات التي تعج بها الجمهورية الإسلامية، يصبح من الأفضل اتباع سياسات براجماتية، وتنحية النواحي الأيديولوجية جانباً، لحين عودة الاستقرار النسبي إلى الجمهورية الإسلامية، والاتفات إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فمع التسليم بصعوبة التنبؤ بمستقبل النظام، هناك من يرى أن التنبؤ باستمرار واستقرار النظام ليس بالمهمة السهلة.

⁵⁹- محمد السعيد إدريس، "ولاية الفقيه وتحديات تيار "المهدوية": الانتخابات التشريعية نموذجاً"، في: مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 135، سبتمبر 2011، ص ص 4-7



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com